A/51/15

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة عشرة
والدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون
الملحق رقم ١٥ (A/51/15)

A/51/15

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والخمسون
الملحق رقم ١٥ (A/51/15)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة عشرة
والدورة الثالثة والأربعون

الأمم المتحدة · نيويورك، ١٩٩٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-9550

[الأصـــــــل: بالانكليزيـــــــة]

[١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨]*

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول	
	تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة	
أولا	- متابعة التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته التاسعة .	٣
	ألف - إقامة اللجان الثلاث التي قرر المؤتمر إنشاءها	٣
	باء - الموافقة على مشاريع جداول الأعمال المؤقتة للدورات الأولى للجان	٣
	١ - لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)	٤
	٢ - لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (اللجنة الثانية)	٥
	٣ - لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (اللجنة الثالثة)	٦
ثانيا	- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٦
ثالثا	- مسائل أخرى	٨
	ألف - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	٨
	باء - قضايا أخرى فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الدورة التاسعة للأونكتاد	٩
رابعا	- بيانات ختامية	١٠
خامسا	- المسائل التنظيمية	١٧
	ألف - افتتاح الدورة	١٧
	باء - مكتب الدورة التنفيذية الثالثة عشرة	١٧
	جيم - إقرار جدول الأعمال	١٨
	دال - عضوية مجلس التجارة والتنمية	١٨
	هاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	١٨
	واو - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة	١٩

* صدر من قبل في نسخة مسبقة بوصفه الوثيقة A/51/15 (Vol.I)، المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، للدور التنفيذية الثالثة عشرة والوثيقة A/51/15 (Vol. II) المؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية.

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	المرفقات	
الأول	- جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس	٢٠
الثاني	- جداول الأعمال المشروحة المؤقتة للدورات الأولى للجان الثلاث	٢١
الثالث	- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للمجلس	٢٥
الرابع	- العضوية والحضور	٢٧
	الجزء الثاني	
	تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين	
أولا	- الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله	٣١
	ألف الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة	٣١
	باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا	٣٤
	جيم - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا	٣٨
	دال - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا	٤٣
	هاء - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد	٤٩
	واو - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للأونكتاد، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة	٥٢
	١ - تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية	٥٢
	٢ - تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك	٥٣
	مرفق: بيان للولايات المتحدة الأمريكية	٥٥
	زاي - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية	٥٧
	١ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	٥٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	٢ - تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	٥٧
	حاء - مسائل أخرى	٥٨
	١ - استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات	٥٨
	٢ - مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة	٦٠
ثانيا	- المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	٦١
	ألف - افتتاح الدورة	٦١
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٦١
	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة	٦٢
	دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض	٦٤
	هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس	٦٤
	واو - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	٦٤
	١ - استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)	٦٤
	٢ - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس	٦٤
	٣ - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس	٦٥
	٤ - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٦٦
	٥ - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس	٦٦
	زاي - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين	٦٦

المرفقات

الأول	جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للمجلس	٦٨
الثاني	العضوية والحضور	٧٠

مقدمـــة

عقدت الدورة التنفيذية الثالثة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، وشملت الدورة جلسة واحدة هي الجلسة العامة ٨٧٤ للمجلس.

وكان الغرض الرئيسي للدورة التنفيذية الثالثة عشرة هو تمكين المجلس من متابعة التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، المعقودة في ميدراند بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦، بما في ذلك إنشاء ثلاث لجان جديدة والموافقة على جداول الأعمال المشروحة المؤقتة للدورات الأولى لهذه اللجان. ووافق المجلس أيضا على جدول الأعمال المؤقت لدورته (العادية) الثالثة والأربعين.

ويشكل تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة الجزء الأول من هذا التقرير.

وعقدت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وخلال الدورة عقد المجلس سبع جلسات عامة هي الجلسات ٨٧٥ إلى ٨٨١. وفي الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قرر المؤتمر في الفقرة ١٠٧ (ج) من تقريره المعنون "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (A/51/308)، أن تعقد الدورة العادية للمجلس "في جزء واحد في الخريف لمدة عشرة أيام عمل تقريبا".

ويشكل تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين الجزء الثاني من هذا التقرير. وقد أعده المقرر، تحت سلطة رئيس المجلس، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويغطي التقرير الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية. وفيما يتعلق بالإجراء الذي اتخذه المجلس، يسترعى الانتباه إلى الفقرة ٥٦ من التزام كرتاخينا، المعتمد في الدورة الثامنة للمؤتمر، والتي تنص على أنه "ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالاستنتاجات المتفق عليها أو التقييمات أو الموجزات التي يضعها الأشخاص الذين يتولون الرئاسة".

وترد في الوثيقة TD/B/43/12 (Vol.II) - خلاصة موجزة لجميع البيانات التي ألقيت أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة

المعقودة في جنيف في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة*

أولا - متابعة التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته التاسعة

ألف - إقامة اللجان الثلاث التي قرر المؤتمر إنشاءها

١ - أنشأ مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، متصرفا وفقا للفقرتين ١٠٨ و١١٢ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة انظر (A/51/308)، اللجان التالية كهيئات فرعية للمجلس:

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

وتورد الوثيقة الختامية أيضا في الفقرات من ١٠٩ إلى ١١١ مجالات العمل التي يتعين أن تتناولها كل لجنة من هذه اللجان الثلاث على وجه الإجمال.

باء - الموافقة على مشاريع جداول الأعمال المؤقتة للدورات الأولى للجان

٢ - كان معروضا على المجلس، وثيقة بعنوان "مشاريع جداول أعمال مؤقتة للدورات الأولى للجان مقدمة من رئيس المجلس" (TD/B/EX(13)/L.2). وقد قُدمت هذه الوثيقة إثر المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس على سبيل الإعداد للدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس.

---

* للاطلاع على جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة عشرة، انظر المرفق الأول.

١ - لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)

٣ - ذكر الرئيس أنه تم التوصل في المشاورات غير الرسمية إلى تفاهم مؤداه، أن تعقد لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية دورتها الأولى في جزئين، كل جزء منهما لفترة يومين ونصف اليوم. وقُصد بهذا التقسيم في الدورة الأولى تلبية احتياجات وضع خاص ناشئ في عام ١٩٩٦ ولكنه لا يشكل سابقة لأعمال اللجنة. وستتناول اللجنة، في الجزء الأول الذي سيُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، البند ٣ من جدول أعمالها، وتتناول في الدورة الأولى المستأنفة التي تُعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧، البند ٤ من جدول الأعمال.

٤ - وفي هذا الصدد اتُفق أيضا على أن تُعد أمانة الأونكتاد ورقة تحليلية عن الجوانب البيئية للتجارة من أجل الجزء الثاني من الدورة الأولى للجنة الأولى، على أن تتيح الورقة أيضا للجزء الأول من الدورة الذي سيُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. وستتناول الورقة أساسا المسائل البيئية الراهنة، خاصة من حيث صلتها بالتنمية، على أن يكون مفهوما أنها لن تكون موضع نقاش أو تعليقات أثناء الجزء الأول من الدورة، إنما يستفاد بها في عمليات الاستعداد الوطنية للجزء الثاني من الدورة الذي سيُعقد في أوائل عام ١٩٩٧.

٥ - وفيما يخص أعمال اللجنة الأولى، أشار الرئيس إلى أنه تم التوصل أيضا إلى تفاهم مؤداه أن تُعقد دورة تنفيذية للمجلس في الربع الأول من عام ١٩٩٧ بقصد مناقشة القضايا الناشئة في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٦ - وأشار ممثل بلغاريا إلى أن المؤتمر أكد في الفقرة ٩١ من وثيقة ميدراند الختامية، انظر (A/51/308)، ولاية الأونكتاد المتمثلة في مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجا تاما. بيد أنه لاحظ أن شروح جدول الأعمال المؤقت للجنة الأولى لا تعبر عن توافق الآراء المتوصل إليه في الدورة التاسعة للأونكتاد بشأن هذا الجانب. ولذلك اقترح، تمشيا مع الفقرة ٩١ من وثيقة ميدراند، إضافة جملة جديدة بعد الجملة الثانية من شروح البند ٣ من جدول الأعمال، يكون نصها كما يلي: "وينبغي أن توضع في الحسبان في هذا الصدد المصالح المحددة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال".

٧ - وأيد ممثلا بيلاروس والاتحاد الروسي المقترح البلغاري بجعل الشروح متفقة مع الفقرة ٩١ من وثيقة ميدراند الختامية. بيد أن ممثلي المغرب ومصر وهنغاريا ذكروا أنهم يفضلون ترك النص كما هو لأنه قد جاء نتيجة لعملية تشاور طويلة.

٨ - وأشار ممثل فرنسا إلى أنه في حين أن جدولي الأعمال المؤقتين للجنتين الثانية والثالثة يوردان إشارة مناسبة إلى أقل البلدان نموا، فإن شروح جدول الأعمال للجنة الأولى لا تورد مثل هذه الإشارة. وقال إنه يرى، بالنظر إلى النهج المتعدد القطاعات المتبع بشأن الأعمال المتعلقة بأقل البلدان نموا، تصحيح هذا الإغفال في شروح جدول أعمال اللجنة الأولى.

٩ - وناشد الرئيس المجلس الموافقة على جدول الأعمال المؤقت المشروح للجنة الأولى بدون تعديل، على أن يكون مفهوما أن الأمانة ستضع في الاعتبار بشكل كامل النقاط التي أثارتها بلغاريا وفرنسا عند تنفيذ الأعمال المتعلقة بالبنود الموضوعية.

١٠ - وفيما يتعلق بالتقرير التحليلي الذي سيجري إعداده بشأن الجوانب البيئية للتجارة، قال ممثل مصر إن هذه الورقة إذا أُتيحت للجنة الأولى في الجزء الأول من دورتها الذي سيُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه سيلزم تحديثها من أجل الدورة المستأنفة التي ستُعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧ في ضوء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. ومن ناحيته، رأى ممثل الأرجنتين أن هذه الورقة ينبغي أن تتناول جميع القضايا المبينة بالتفصيل في الفقرة ٩١ '٤' من وثيقة ميدراند الختامية، باستثناء البند المدرج في جدول أعمال لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وحث على بذل الجهد لتجنب فرض أعمال الأونكتاد على أعمال منظمة التجارة العالمية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١١ - أحاط مجلس التجارة والتنمية، علما بما أبدي من تعليقات وما تحقق من تفاهمات، ووافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)، على نحو ما يرد في الوثيقة TD/B/EX/L.2 (انظر المرفق الثاني، ألف).

٢ - لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (اللجنة الثانية)

١٢ - أشار الرئيس إلى أنه تم التوصل في المشاورات غير الرسمية إلى اتفاق بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة على أساس فهم مؤداه أن رئيس اجتماع الخبراء الذي سيعد التقرير المتعلق بالبند ٤ في جدول الأعمال المؤقت للجنة سيُدعى إلى حضور الدورة الأولى للجنة من أجل الاشتراك في جلسة أسئلة وأجوبة مع الوفود. ووجه النظر أيضا إلى أن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي أعرب عن القلق من أن أعضاء الاتحاد قد لا يتمكنون من الدخول في مناقشة متعمقة بشأن مسائل السياسات إذا لم يشترك خبراؤهم في اللجنة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٣ - بعد أن أحاط مجلس التجارة والتنمية علما بالتفاهمات المذكورة أعلاه، وافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (اللجنة الثانية)، على نحو ما يرد من الوثيقة TD/B/EX(13)/L.2 (انظر المرفق الثاني، باء).

الإجـــراء ذي الصلـــة فيما يتعلق بفريـــق الخبراء الحكومـــي الدولـــي الجديـــد المقترح المعني بقانـــون وسياسة المنافسة

١٤ - أحاط مجلس التجارة والتنمية ببيان موجز من الرئيس ذكّر فيه بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية المعقود في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ واعتمد قرارا أوصى فيه، في جملة أمور، بأن تغير الجمعية العامة اسم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، وأقر مجلس التجارة والتنمية الاتفاق المتوصل إليه في المشاورات غير الرسمية بأن يقوم رئيس المجلس، بالنيابة عن المجلس، بإرسال بيان إلى مقر الأمم المتحدة مفاده أن المجلس يرحب بالنتيجة التي توصل إليها مؤتمر الاستعراض الثالث.

١٥ - وقال ممثل أيرلندا متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إنه يجب اتخاذ خطوات لضمان أن يكون القرار الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن هذه المسألة مطابقا بشكل دقيق للترتيبات المؤسسية التي وافق عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة.

٣ - لجنـــة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (اللجنة الثالثة)

١٦ - أشار الرئيس إلى أن الوفود التي أبدت في المشاورات غير الرسمية تعليقات على شروح البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال المؤقت للجنة المشاريع وتسيير الأعمال التجارية والتنمية، لاحظت أن الشروح ينبغي أن تكون مركزة بشكل أدق في المستقبل. ورأت أيضا أنه ينبغي عند قيام اللجنة بتناول هذين البندين، إجراء استعراض للأعمال التي يتعين الاضطلاع بها في المستقبل، وأن تشمل الوثائق التي تـُعد من أجل هذين البندين أيضا برنامج العمل المقبل المقترح للجنة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٧ - وافق مجلس التجارة والتنمية، بعد أن لاحظ الشروح المشار إليها أعلاه، على مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (اللجنة الثالثة)، كما يرد في الوثيقة TD/B/EX(13)/L.2 (انظر المرفق الثاني، جيم).

ثانيا - جـدول الأعمـــال المؤقـت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١ - كان معروضا على المجلس، من أجل نظره في البند ٤ من جدول الأعمال، الوثيقة (TD/B/EX(13)/L.1) المعنونة "جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية: مشروع جدول أعمال مؤقت مقدم من رئيس المجلس".

٢ - وعرض الرئيس البند وذكّر بالتفاهمات التي توصل إليها في مشاوراته غير الرسمية فيما يتعلق ببعض البنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت، على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بالبند ٢ (الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة)، فإن الجزء الرفيع المستوى غير الرسمي الذي يستمر يوما واحدا سيُعقد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي بداية ذلك اليوم يُعقد اجتماع لفريق، مؤلف من وزراء ومديري شركات، لتقديم هذا الموضوع. وسيركز ذلك الجزء على المواضيع الثلاثة التالية:

(١) الاتجاهات القائمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المتجه إلى أقل البلدان نموا، ومحدداتها ومعوقاتها وآثارها المتعلقة بالسياسة العامة، بالنسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(٢) العلاقات المتبادلة بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وآثار ذلك على التنمية؛

(٣) بحث واستعراض الاتفاقات القائمة، وتعيين وتحليل القضايا المتصلة بتحديد إطار ممكن متعدد الأطراف للاستثمار، وآثار ذلك على التنمية.

وفي نهاية اليوم نفسه، يُعقد اجتماع لفريق مؤلف من رؤساء الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وأماناتها.

(ب) فيما يتعلق بالبند ٥ (إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا)، وبالنظر إلى أن استعراض منتصف المدة سيُجرى في نيويورك في غضون أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فإنه سيُطلب إلى الأمانة أن تعد ورقة غرفة اجتماعات لتحديث النتائج المتوصل إليها في استعراض منتصف المدة.

(ج) فيما يتعلق بالبند ٦ (استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد) يُتوقّع من المجلس في إطار هذا البند، بالاضافة إلى استعراض أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في عام ١٩٩٥، أن يتلقى من الأمانة معلومات عن التطورات الاجمالية في التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الأخرى والاتجاهات القائمة في تعبئة الموارد، فضلا عن تلقي مقترحات أولية لتمكين المجلس من اتخاذ إجراءات عملا بالفرع ثانيا - هاء من الوثيقة الختامية للدورة التاسعة للأونكتاد (A/51/308)، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفقرة ٩٦ منها. ويُتوقع أيضا أن تُعقد، قبل انعقاد دورة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر، مشاورات غير رسمية يجريها الأمين العام للأونكتاد بشأن هذا الجانب من المتابعة لنتائج ميدراند.

(د) فيما يتعلق بالبند ٧(ب) (تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك)، يُطلب إلى الأمانة أن تُعد خلاصة وافية لمعلومات عن منظمات الأمم المتحدة على صعيد المنظومة، مع التأكيد بوجه خاص على المنظمات التي يوجد مقرها في جنيف، للتأكد من الكيفية التي يُمول بها اشتراك الخبراء في اجتماعاتها، وخاصة الخبراء من البلدان النامية. وستُتاح تلك المعلومات للوفود قبل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس بغية التمكين من إجراء مشاورات غير رسمية في أيلول/سبتمبر للإعداد لمناقشات المجلس بشأن هذا البند.

(هـ) فيما يتعلق بالبند ٨ (ب) (تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين)، اقتُرح أن يجري تناول تقارير الدورات المقبلة لهذه الهيئة في دورة تنفيذية من دورات المجلس.

(و) فيما يتعلق بالبند ١٠ (مسائل أخرى)، طُلب إلى الأمانة أن تدرج في شروح جدول الأعمال في إطار هذا البند إشارة إلى أن الوفود ترغب في أن تناقش في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس استعراض سياسة الأونكتاد بشأن المنشورات (تمشيا مع الفقرة ١٠٧(أ) من وثيقة ميدراند الختامية) والتنسيق والتعاون من جانب الأونكتاد مع المنظمات والمؤسسات الأخرى (الفقرة ٩٩ من وثيقة ميدراند الختامية). وكان مفهوما أيضا أن الأمانة سوف تعد وثائق عن هاتين القضيتين وأنه سيتم، قبل انعقاد دورة المجلس، إدراج القضيتين في المشاورات غير الرسمية التي يجريها الأمين العام للأونكتاد.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علما بالتفاهمات المذكورة أعلاه، وأقر مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة والأربعين المقدم من رئيس المجلس (TD/B/EX(13)/L.1) (انظر المرفق الثالث).

ثالثا - مسائل أخرى

ألف - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

١ - أشار الرئيس إلى أن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عقدت دورتها السابعة والعشرين في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ لاستعراض الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقال إن التقرير معروض على المجلس في الوثيقة TD/B/43/2-TD/B/WP/96، المرفق بها مقرر وموجز من الرئيس، مع التعديلات المقترحة على الخطة. وقال إنه بسبب اقتراب موعد قيام لجنة البرنامج والتنسيق باستعراض الخطة المتوسطة الأجل في نيويورك من موعد انعقاد دورة الفرقة العاملة في جنيف، فإن التعديلات المراد ادخالها على الخطة قد أُرسلت بالفعل إلى لجنة البرنامج والتنسيق.

٢ - وعلّق ممثل منغوليا على كون برنامج الأونكتاد في خطط الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ يتوخى إدراج الأعمال المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية تحت البرنامج الفرعي ٩-٤ (الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة)، واقترح أن يُنظر إلى قضايا البلدان غير الساحلية في إطار سياق اقتصادي أشمل من الاطار المنصوص عليه في إطار هذا البرنامج الفرعي. ولذلك، طلب إجراء التنقيح اللازم على نص البرنامج ٩ لكي يجري تناول شؤون البلدان غير الساحلية تحت البرنامج الفرعي ٩-٥ (أقل البلدان نموا). وسيكون ذلك متمشيا مع الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع التي نصت على أن "يشكل الكيان المسؤول في أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ويُزوَّد بالموظفين ويؤهل لتمكينه من تنسيق العمل القطاعي، ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وغير ذلك من برامج العمل ذات الصلة للأمم المتحدة وتقديم مدخلات لاستعراضها من جانب مجلس التجارة والتنمية" (انظر A/51/308، الفقرة ١١٣).

٣ - وأيد ممثلا نيبال وأوغندا المقترح المقدم من منغوليا.

٤ - وأبدى الرئيس ملاحظة مؤداها أن هذه الشواغل نُقلت بالفعل إلى لجنة البرنامج والتنسيق وأن هذه المسألة الآن في يد الجمعية العامة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السابعة والعشرين وبالبيانات التي أدلِي بها بشأنه.

باء - قضايا أخرى فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الدورة التاسعة للأونكتاد

٦ - أشار الرئيس إلى بعض القضايا الأخرى الموضحة في ورقة العمل غير الرسمية المقدمة من الأمانة والمؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الدورة التاسعة للأونكتاد، فقال إنه يفهم أن المجلس لن يكون في وضع يتيح له مناقشة هذه المسائل في دورته التنفيذية الحالية. ومن المقترح لذلك أن يجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تناول القضايا الموضحة في ورقة الأمانة في إطار مشاورات الرئيس والمكتب أو في مشاورات الأمين العام للأونكتاد، من أجل إعداد المقررات الضرورية بشأنها.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٧ - وافق مجلس التجارة والتنمية على المقترح الوارد أعلاه المقدم من الرئيس.

رابعا - بيانات ختامية

١ - قال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوبا) إن البلدان الأعضاء في مجموعته ترغب في إعادة تأكيد تأييدها الكامل للاتفاقات التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة التاسعة للأونكتاد كما هي مبينة في "إعلان ميدراند وشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (A/51/3081)، والتي تؤكد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لإعطاء زخم جديد لمحفل التنمية الهام هذا التابع للأمم المتحدة. وقال إن الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس، بما في ذلك المشاورات التحضيرية، مكنت الوفود من أن تتخذ مجموعة مقررات لتحريك الآليات المؤسسية الجديدة ومن ثم للتصدي لاتفاقات الأونكتاد التاسع. وقال إن مجموعته ترحب بالمقرر القاضي بعقد جزء رفيع المستوى يُعنى بالاستثمار في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس وتأمل أن يبذل جميع البلدان الأعضاء كل جهد لضمان أعلى مستوى ممكن من التمثيل. ورأى أن ذلك يعزز إجراء مناقشة عامة ومتعمقة تعطي صورة أوضح لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر وللتوقعات الخاصة به، وتظهر كيفية ضمان أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاما فعالا في تنمية البلدان النامية. وقال إنه يثق في أن الأمانة ستتخذ ترتيبات تنظيمية ملائمة من أجل الجزء الرفيع المستوى، بما في ذلك دعوة المشتركين إلى الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

٢ - وأضاف أن أحد البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للمجلس والذي تعلق عليه مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أهمية خاصة هو مسألة تمويل اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد ذات الصلة (البند ٧(ب)). وأوضح أنه لم يعد من الممكن تأخير الترتيبات المتعلقة بتلبية هذا المطلب، وأنه ينبغي النظر إليه باعتباره تدبيرا فعالا لضمان إسهام البلدان النامية إسهاما أوفى في أعمال الأونكتاد.

٣ - وأعلن أن مجموعته تؤيد تماما الولاية الممنوحة لكل من اللجان الجديدة الثلاث. وقال إن مجموعته ترى، فيما يتعلق بلجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)، أن قضايا التجارة والبيئة قضايا مركزة جيدا وستؤدي إلى نتائج طيبة. ويكون من الضروري في هذا الصدد القيام في المستقبل القريب بتناول تنظيم القواعد المتعلقة بالخدمات من حيث صلتها بالأعمال الجارية في منظمة التجارة العالمية. وثمة قضية هامة أخرى في أعمال الأونكتاد مستقبلا هي قضية سياسات المنافسة، بما في ذلك حماية المستهلكين، التي تتسم من حيث طبيعتها بأنها متعددة القطاعات وانها لذلك ينبغي أن تحظى بكل ما يلزم من دعم مؤسسي.

٤ - وأشار إلى أن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تشدد منذ بعض الوقت على الأهمية الكبيرة التي تعلقها على المساعدة التقنية المقدمة من أمانة الأونكتاد. وأنه يتحتم أن تكون تلك المساعدة عالمية الطابع وأن تصل إلى البلدان التي تحتاج إليها، بما في ذلك الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في المنطقة التي ينتمي إليها. وثمة حالة إيجابية ذات صلة بالموضوع تتمثل فيما نشرته الأمانة مؤخرا من نموذج أولي لإقامة مصرف للتصدير والاستيراد (UNCTAD/ECDC/256). وأوضح أن هذا مثال جيد لنوع الأعمال التي تتوقعها

البلدان الأعضاء في مجموعته من الأونكتاد، لأنها تعزز إجراء تبادل للتجارب والتعاون فيما بين البلدان النامية أنفسها.

٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (نيبال) إن المجموعة الآسيوية اشتركت في المشاورات غير الرسمية بروح من التواؤم والتوفيق بقصد التوصل إلى توافق في الآراء. وأشار إلى أن المجموعة قدمت بعض المقترحات البنّاءة بشأن بنود مشروع جدول الأعمال للدورة العادية الثالثة والأربعين للمجلس وللدورات الأولى للجان وأنه يسره أن بعض هذه المقترحات أُدرجت الآن. وأشار إلى أن المجموعة الآسيوية، في محاولة منها للتحرك إلى الأمام، لم تتمسك ببعض المقترحات الأخرى، وخصوصا القضيتين التاليتين:

(أ) أولا، إن المجموعة الآسيوية اقترحت أن يكون "التمويل من أجل التنمية" هو موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس، بالنظر إلى أن لديها شعورا قويا بضرورة أن تـُناقـَش في الجزء الرفيع المستوى كامل قضية فجوة الموارد المتعلقة بالجهد الإنمائي للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا - التي لا يعدو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن يكون جزءا منها. بيد أن المجموعة قررت أن تحترم آراء الأغلبية وأن تركز هذا العام على الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. ولكن بالنظر إلى أن قضية تمويل التنمية تتسم بأهمية بالغة للبلدان النامية وأنها ما زالت وثيقة الصلة بالأونكتاد، فإنه ينبغي في عام ١٩٩٧ مناقشتها في محفل ملائم، أي في المجلس نفسه أو في اللجنة المناسبة. وقد لاحظت المجموعة الآسيوية مع التقدير الاستجابة الإيجابية من جانب الكثير من البلدان أثناء المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بحتمية إجراء مناقشة بشأن هذه القضية داخل الأونكتاد في العام القادم؛

(ب) ثانيا، إن المجموعة الآسيوية رأت أنه يكون من الضروري عقد اجتماع للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في عام ١٩٩٦ بالنظر إلى أن هذه اللجنة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة. ومرة أخرى فإن المجموعة الآسيوية، وبقصد التوصل إلى توافق في الآراء وعلى أساس التفاهم الواضح وعلى ألا يشكل ذلك سابقة، وافقت على عقد الدورة الأولى للجنة على جزأين. كذلك فإنها وافقت، على الرغم من بعض الصعوبات من جانب بعض أعضائها، على مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال المقترح في الجزء الأول من الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والبند ٤ من جدول الأعمال في الجزء الثاني من الدورة في شباط/فبراير ١٩٩٧. بيد أن الوثائق التي أعدتها الأمانة لكلا البندين من جدول الأعمال ينبغي أن تكون متاحة وقت اجتماع الجزء الأول من الدورة. ويمكن للأمانة أن تعد خلاصة وافية موجزة تعكس الحالة بعد انعقاد اجتماع سنغافورة وذلك فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال من أجل الجزء الثاني من الدورة.

٦ - ومضى قائلا إن المجموعة الآسيوية ترغب أيضا في الإعراب عن قلقها بشأن الآراء المتباينة بخصوص السنة التي يعتمدها الأونكتاد. فقد عمل الأونكتاد دائما على أساس السنة التقويمية وليس على أساس السنة الممتدة "من المجلس إلى المجلس". ولم يـُتـّخذ في ميدراند أي قرار يذهب إلى عكس ذلك. بل الواقع، أن الموضوع لم يـُناقـَش هناك. واستنتج قائلا إنه من رأي مجموعته أنه ينبغي الاستمرار في الممارسة المتبعة في الماضي. فالتحول إلى السنة الممتدة من المجلس إلى المجلس معناه ضياع سنة كاملة

من الأعمال. وقال إن هذا ليس مرغوبا فيه على الإطلاق وإن مجموعته تؤيد تأييدا قويا للغاية مواصلة الأعمال في الأونكتاد على أساس السنة التقويمية.

٧ - وفي إطار الآلية الحكومية الدولية الجديدة التي ستعمل عما قريب، أكد أنه وإن كان سيجري من الآن فصاعدا النظر في قضية أقل البلدان نموا في الآلية الحكومية الدولية بكاملها، على النحو المتفق عليه في الدورة التاسعة للأونكتاد، فإن الكيان المسؤول في أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن يُشكَّل ويُزوَّد بالموظفين ويُؤهَّل في أقرب وقت ممكن لتمكينه من تنسيق العمل القطاعي ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وغير ذلك من برامج العمل ذات الصلة للأمم المتحدة وتقديم مدخلات لاستعراضها من جانب مجلس التجارة والتنمية.

٨ - وكرر الإعراب عن موقف المجموعة الآسيوية من الحاجة إلى تمويل اشتراك خبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء، وقال إن من المهم، وقد قُصِر عدد اجتماعات الخبراء على عشرة اجتماعات في العام، ضمان أن تستفيد البلدان النامية بالكامل من هذه الاجتماعات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تمويل اشتراك عدد معين من الخبراء من البلدان النامية في كل اجتماع من اجتماعات الخبراء. ولذلك ينبغي للأمانة أن تجري الدراسات الضرورية لتمكين المجلس من تناول هذه المسألة في دورته العادية القادمة ومن التوصل إلى مقرر ملائم.

٩ - وقالت المتحدثة باسم المجموعة الأفريقية (كينيا) إن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للمجلس هو في نظر مجموعتها متوازن بصورة جيدة. ومن المهم أن تقوم أول دورة عادية للمجلس تُعقد في أعقاب الدورة التاسعة للأونكتاد بتناول بعض القضايا التي تتسم بالحيوية بالنسبة إلى أفريقيا. فعلى الرغم من أن النمو في أفريقيا انتعش بصورة طفيفة إلى نحو ٣ في المائة في عام ١٩٩٥، فإن معظم البلدان تتأثر تأثرا معاكسا بفعل الانخفاض في أسعار صادراتها من السلع الأساسية في حين أن بعض البلدان تعاني من حروب أهلية وعدم تيقن سياسي. كذلك فإن حالة الأمن الغذائي في القارة تبعث على القلق لأن المحاصيل في معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى انخفضت بفعل الجفاف أو قلة معدل سقوط الأمطار الذي لا يمكن التعويل عليه. وكان معنى ذلك زيادة الاعتماد على واردات الأغذية لدرء المجاعة. ويشكل التباطؤ المستمر في صافي مبالغ المعونة المدفوعة عاملا مثبطا للنمو أيضا، بالاقتران مع عبء مدفوعات تسديد الديون الذي ما زال مُفرطا. ومرة أخرى، فإن النمو الاقتصادي لأفريقيا ونصيبها في التجارة العالمية لم يواكبا النمو في سكانها، بما يترتب على ذلك من نتيجة مفادها أن الدخل الحقيقي لم يتحسن.

١٠ - ولإيجاد بيئة تمكينية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، اضطلعت معظم البلدان الأفريقية بتدابير بعيدة المدى للإصلاح الاقتصادي. ومما يؤسف له أن هذه التدابير لم يقابلها زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك، فإن البند الموضوعي من بنود السياسة العامة المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة يتسم بأهمية كبيرة لأفريقيا. ولكي يحظى هذا الموضوع بتناول

معقول يجب الإتيان بالوزراء والمديرين التنفيذيين للشركات المشتركين في الاجتماعات من توزيع جغرافي يكون ممثلا للعضوية في الأونكتاد.

١١ - وأضافت أن المجموعة الأفريقية يسعدها أن ترى أن البند ٥ قد أُدرج في جدول الأعمال ("إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا") وتحيط علما بأن الأمانة ستُعد ورقة تورد تحديثا لاستعراض منتصف المدة الذي سيجري الاضطلاع به في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

١٢ - وفيما يتعلق بقضية التعاون التقني، أعربت عن ارتياحها إزاء البرامج التي تقوم أمانة الأونكتاد بوضعها بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى. وأوضحت أن عقد حلقة دراسية بشأن منظمة التجارة العالمية ونتائج جولة أوروغواي، افتُتحت توا في نيروبي، يشكل جزءا من برنامج متكامل للمساعدة التقنية تضطلع به، بصورة مشتركة، منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية التابع لهما. وأعربت عن الأمل في أن يجري توسيع هذا البرنامج ليعم جميع البلدان الأفريقية.

١٣ - وفيما يتعلق باللجان الجديدة وجداول الأعمال المختارة لدوراتها الأولى، أعربت عن تأييد المجموعة الأفريقية للمقترحات المطروحة؛ ورأت أن القضايا ذات الأولوية في قضايا السياسة العامة التي لا يمكن تناولها أثناء الدورات الأولى سيجري بلا شك إفساح المجال لها في الدورات المقبلة لهذه اللجان. كما أن المجموعة الأفريقية تؤيد فكرة عقد دورة تنفيذية للمجلس في الربع الأول من عام ١٩٩٧ لمناقشة القضايا التي ستنبثق عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة.

١٤ - وختاما، لاحظت أن عددا من القضايا التي سيجري النظر فيها في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس ستكون موضوع مشاورات قبل الدورة. وأعربت عن أمل مجموعتها في أن يجري اتخاذ ترتيبات لتلبية احتياجات الوفود غير الناطقة بالانكليزية كيما يمكن أن تشترك هي الأخرى في الدورة اشتراكا فعالا.

١٥ - وتكلم ممثل ايرلندا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن رأي مؤداه أن البنود ذات الأولوية بالنسبة إلى اللجان الجديدة الثلاث يجب أن تكون موجهة نحو تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وأن تكون ذات وجهة عملية وأن تركز على قضايا التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال هذه اللجان ينبغي، كلما كان ذلك ممكنا، أن تولي اهتماما خاصا لتحليل وتبادل الخبرات الانمائية الناجحة واستخلاص الدروس منها. وبصورة عامة، فإن جداول أعمال هذه اللجان ينبغي أن تكون مصممة دائما لتيسير حضور واضعي السياسات المعنيين. وفي هذا الصدد، فإن تجزئة الدورة الأولى لإحدى اللجان إلى جزأين ينبغي ألا يشكل سابقة في المستقبل. وينبغي لكل لجنة أن تقوم أيضا بتخطيط وتنظيم أعمالها وتقديم توجيه واضح إلى الأمانة. وبالنظر إلى طبيعة الهيكل المتلاصق بشدة للآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد والحدود الموضوعة على عدد الاجتماعات ومدتها، فإنه يكون مما لا بد منه ضمان الإعداد جيدا للجان واستخدام وقتها بكفاءة وفعالية. وقال إن هذا معناه التركيز على عدد محدود من المواضيع بهدف

تيسير اشتراك البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وأن أحد العناصر الرئيسية في نجاح هذه اللجان مستقبلا يتمثل في إنتاج وثائق تُعد بصورة جيدة وتصدر في الوقت المناسب وتستفيد بصورة كاملة من القدرة التحليلية للأونكتاد وتركز على المواضيع قيد المناقشة.

١٦ - وأضاف أنه سيتعين على اللجان أن تنظر بصورة دقيقة في عقد اجتماعات خبراء. وهذه الاجتماعات تحتاج إلى اختصاصات دقيقة من لجانها الأم وينبغي أن تسهم بمشورة خبراء مفيدة يمكن أن تساعد اللجان في النظر في قضايا السياسات. ويجب الإبقاء على تمييز واضح بين أعمال اللجان في مجال السياسات والمسائل التقنية التي تناقش في اجتماعات الخبراء.

١٧ - وفيما يتعلق بالدورة الثالثة والأربعين للمجلس التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر، قال إن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن يرى الأعمال التحضيرية للدورة قد اضطُلع بها بطريقة شفافة وباشتراك جميع الدول الأعضاء. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يتطلع أيضا إلى تلقي وثائق تصدر في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

١٨ - وفيما يتعلق بالجزء من دورة المجلس المخصص للسياسة الموضوعية، قال إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن المقترحات التي تم الاتفاق عليها توا تشكل الأساس لمناقشة مفيدة في مجال السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. ولاحظ باغتباط الاشتراك المعتزم في ذلك الجزء من الدورة من جانب شخصيات كبيرة من القطاع الخاص لديها خبرة في مجال الاستثمار في البلدان النامية. وقال إن إسهام هذه الشخصيات ابتكار جديد موضع ترحيب من شأنه أن ييسر كثيرا المناقشة المتعلقة بقضية ذات أهمية محورية للبلدان النامية.

١٩ - وفي مجال الإدارة، قال إن من الضروري أن تتاح للمجلس الفرصة لاستعراض سياسة المنشورات الخاصة بالأونكتاد ومناقشة ما يقوم بينه وبين الهيئات الدولية الأخرى من تعاون وتنسيق.

٢٠ - وختاما، قال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد يجب أن يوازن بين اجتماعات الخبراء واجتماعات اللجان الأم وأن يوزع الحيز الزمني لاجتماعات اللجان بصورة جيدة بين الاجتماعات السنوية للمجلس. وقال إن مسؤولية اللجان أن تعقد اجتماعات الخبراء، وأن أي خروج عن هذا الحكم الهام من أحكام ميدراند يجب أن يكون له مبرره وأن يكون القصد منه تيسير عمل اللجان بصورة فعالة. وقال إن ما يراه الاتحاد بشأن الجدول الزمني منبعه القيود الزمنية الموضوعة على الآلية الحكومية الدولية وما يترتب عليها من ضرورة وضع جدول زمني يستخدم الوقت المتاح استخداما أمثل.

٢١ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الوثيقة الختامية التي اعتُمدت في الدورة التاسعة للأونكتاد تُظهِر أن من الممكن التوصل إلى توافق متعمق في الآراء بشأن القضايا التي يتناولها الأونكتاد. وأوضح أن الصيغة الدقيقة لوثيقة ميدراند ينبغي أن تنعكس بأمانة في أي وثائق تُعتمد في الاجتماعات الحكومية الدورية التالية في الأونكتاد.

٢٢ - وأعرب عن الرغبة في أن يرى الوثائق المُعدة من أجل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، ولا سيما تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦ وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦، متاحة في المستقبل القريب للبعثات في جنيف وللعواصم الوطنية، بغية تمكين الوفود من القيام بأعمال التحضير الجدي للدورة.

٢٣ - وختاما، قال إن وفده ينظر إيجابا إلى الخطوات التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد لإعادة تنظيم الأمانة، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الأمين العام من طرح آرائه بشأن هذه المسألة على الوفود في المستقبل القريب.

٢٤ - وذكّر ممثل الصين بأن الأونكتاد مدعو وفقا لأحكام وثيقة ميدراند الختامية، إلى ضمان اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية على أساس أكثر انصافا. وقال إن وفده يأمل أن تؤدي روح التعاون الجديدة إلى إحداث تغيير في وضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من الآن وحتى انعقاد المؤتمر العاشر للأونكتاد. ولكي يحدث ذلك ينبغي للأونكتاد أن يعطي وقتا أقل للمسائل الإجرائية ووقتا أكبر للمسائل الموضوعية. ولاحظ مع الارتياح أن جداول الأعمال المؤقتة التي ووفق عليها توا من أجل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس واللجان الجديدة تعبر عن المهام التي أسندها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة. وفيما يتعلق بوثائق الاجتماعات المقبلة، قال إنه من المهم أن تتاح الوثائق في وقت مناسب، بما في ذلك النصوص المُعدة بالصينية التي ستلزم من أجل العمل التحضيري في بكين.

٢٥ - وأشار ممثل هنغاريا إلى الترتيبات التي أعِدت من أجل المشاورات غير الرسمية المفضية إلى الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس، وأعرب عن تقدير وفده للإمكانيات المتاحة للوفود غير الممثلة في التجمعات الجغرافية بغية الإعراب عن آرائها في المرحلة المبكرة من هذه العملية. وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الممارسة هي الطريقة المعتادة لتصريف الأعمال بعد الدورة التاسعة للأونكتاد. وينبغي أن تسفر العملية غير الرسمية ليس فقط عن إشراك الوفود المهتمة إشراكا سليما في العملية التحضيرية، ولكن أيضا عن تجنب إدخال أفكار جديدة في الجلسات العامة.

٢٦ - وقال ممثل جمهورية كوريا إن الأونكتاد يجب أن يكون أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على المنافسة وهو يواجه المهمة الأصعب المتمثلة في تنفيذ ما اتُفق عليه في الدورة التاسعة للأونكتاد. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن وضع جداول أعمال محددة الأولويات بدرجة عالية وذات طابع تنظيمي سيكون مطلبا أساسيا لعقد اجتماعات ناجحة في إطار النظام الجديد. وأوضح أن جداول الأعمال المؤقتة التي ووفِق عليها توا من أجل الدورة الثالثة والأربعين للمجلس والدورات الأولى للجان هي جداول ممتازة، ورحب خصوصا بالمناقشة المتعلقة بالبند ٣ من جدول أعمال المجلس التي يعلق عليها بلده أهمية كبيرة. وذكر أن جمهورية كوريا مهتمة اهتماما خاصا بتقاسم التجارب الإنمائية فيما بين البلدان النامية، على النحو الذي أكده وزير خارجية جمهورية كوريا في ميدراند. وأكد أن البند ٣ يمكن أن يغطي في الواقع طائفة واسعة من قضايا الاقتصاد العالمي والتنمية.

٢٧ - وقال المتحدث باسم بلدان المجموعة باء (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) إن الدورة الثالثة والأربعين للمجلس التي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر يمكن أن تكون حقا واحدة من أهم اجتماعات المجلس قاطبة بالنظر إلى أنها ستكون أول دورة عادية تُعقد منذ انعقاد الدورة التاسعة للأونكتاد الذي كان حسبما يأمل، إعادة إحياء للأونكتاد. ولذلك فإنه لا بد من ضمان الإعداد لهذه الدورة جيدا لأن الطريقة التي ستُصرَّف بها شؤونها والنتائج التي ستحققها ستتسمان بأهمية حاسمة. ويجب الاضطلاع بعملية التحضير بطريقة علنية وشفافة تماما، وأن تشترك فيها جميع الدول الأعضاء المهتمة. ومع ذلك فإنه ما زال يتعين ترجمة تحديات وأحكام وثيقة ميدراند الختامية إلى عمل ملموس من أجل رفاه البلدان التي ينبغي أن تستفيد عن حق من أنشطة الأونكتاد. فإذا تم التصدي لهذا التحدي، فإن العمل الشاق المبذول سيكون له كل ما يبرره. أما إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على التفكير والعمل من جديد، رغم الظروف الجديدة، فإنه سيكون مذنبا بتضييع فرصة عظيمة لجعل الأونكتاد هيئة مفيدة ذات معنى، وسيكون قد خان أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من وجـــود أونكتاد مجـــدد. وحذر من أن دروس الماضي لا تشير بصورة طبيعية إلى النجاح. فالنجاح يتطلب من جميع البلدان أن تنبذ عادات قديمة عدة وأن تعمل معا بروح من التعاون. وأعلن أن بلدان المجموعة باء مستعدة للقيام بدورها بصورة كاملة.

٢٨ - وأبدى ممثل اليابان ملاحظة مفادها أن وثيقتي ميدراند الختاميتين توفران إطارا عاما لأعمال الأونكتاد في السنوات المقبلة. ولكن اتساع نطاق هذا الإطار يعني هو نفسه أنه من الضروري القيام بعمل ملموس بدرجة أكبر يقوم على نهج الخطوة خطوة، ويعتمد بصورة خاصة على التجارب الناجحة للبلدان النامية. ويجب أن يكون العمل مركزا بمعنى واقعي وعملي، وألا يكون مفرطا في الطموح أو مجرد تكرار لكلمات وصيغ مأخوذة من الماضي. وشدد على ضرورة أن يستمر المجتمع الدولي في المضي قدما وعلى نحو مطرد لضمان تحقيق نتائج بناءة وذات معنى عن طريق تحليل وحوار يجريهما الخبراء على أساس شراكة حقيقية، بغية زيادة دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وعلى أن توضع في الحسبان المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا.

٢٩ - وقال ممثل سويسرا إن سلطات بلده ترى أن المجلس حقق بداية طيبة في مباشرة مهمة تنفيذ نتائج الدورة التاسعة للأونكتاد. وأعلن تأييد بلده للأمين العام للأونكتاد في مهمته الصعبة والمعقدة المتمثلة في إعادة تشكيل هيكل الأمانة لجعلها تتمشى مع الأحكام الختامية للدورة التاسعة للأونكتاد وإعدادها لتنفيذ برنامج العمل الذي تم التفاوض عليه في ميدراند تنفيذا يتسم بالكفاءة. ويجب الآن ترجمة آمال ميدراند إلى مسائل حياتية يومية لضمان تجديد قوة الأونكتاد وتجديد شبابه على نحو دائم. وقال إن النجاح في هذه المهمة يلزمه إقامة تعاون وثيق بين جميع الوفود ومع الأمانة، يستلهم روح إعلان ميدراند وروح الشراكة الجديدة من أجل تحقيق النمو والتنمية.

٣٠ - وأشار ممثل النرويج إلى المشاورات المتعلقة بجداول الأعمال المؤقتة للدورات الأولى للجان، فقال إن وفده، وإن كان يسلّم بالحاجة إلى التمسك باللغة التي تم الاتفاق عليها في ميدراند، قد ساوره شيء من القلق حول مواضع التركيز في بنود معينة من جدول الأعمال، وخاصة في الشروح. واستدرك قائلا إن اهتمامات النرويج لُبيت إلى حد ما وإن وفده يرى أنه يوجد الآن أساس مفيد للدورات الأولى للجان الثلاث.

وفيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، أشار إلى أن حكومته أوضحت، في ضوء التخطيط القائم اليوم، رغبتها في أن تُمثَّل على المستوى الوزاري في الجزء الرفيع المستوى. وختاما قال إن وفده يضم صوته إلى الاتحاد الأوروبي في الإعراب عن رغبته في التعرف بعض الشيء على الكيفية التي ستنعكس بها استجابات الدول الأعضاء لمشاركة الأونكتاد في بعض اجتماعات الخبراء، في التخطيط لهذه الاجتماعات مستقبلا.

٣١ - ولاحظ الأمين العام للأونكتاد أن المؤتمر أوفى بالفعل، بعد أقل من شهرين على اختتام دورته التاسعة، بالالتزام بأن يبدأ عملية التنفيذ دون تأخير. وأضاف أن الأمانة أحاطت علما باهتمام كبير بالتعليقات التي أُبديت أثناء الدورة التنفيذية الثالثة عشرة بشأن جوانب عديدة من الأعمال المقبلة. فالتغيير عملية لا تنتهي أبدا، وقد تم عمليا تحقيق بداية جيدة: ومن الضروري الآن التحرك إلى الأمام بغية تحقيق نتائج موضوعية. وقال إنه يجري إحراز تقدم على كثير من الجبهات منها، على سبيل المثال، إشراك القطاع الخاص في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الذي سيناقش مسألة الاستثمار الأجنبي. وأن الأمانة ستواصل من ناحيتها القيام بتنفيذ وتلبية جميع الآمال المعقودة عليها حتى الآن في مجال إعادة الهيكلة والوثائق والأعمال التحضيرية.

خامسا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح السيد جاكوب سيليبي (جنوب أفريقيا)، نائب رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ . ونظرا لغياب رئيس المجلس، السيد ويليام روسييه (سويسرا)، ترأس السيد سيليبي الدورة التنفيذية الثالثة عشرة.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الثالثة عشرة

٢ - بالنظر إلى عدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين للمكتب منذ الدورة التنفيذية الثانية عشرة، كان تكوين مكتب الدورة التنفيذية الثالثة عشرة كما يلي:

الرئيس:	السيد ويليام روسييه	(سويسرا)
نواب الرئيس:	السيد يوري آفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد منير أكرم	(باكستان)
	السيدة كريستي كيني	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد أنطونيو إ. مارزيوتا ديلغادو	(كوبا)
	السيد توشيو تسونوزاكي	(اليابان)
	السيد سيروس ناصري	(جمهورية إيران الإسلامية)

	السيد خافيير باولينتشى	(بيرو)
	السيد هنري رينو	(فرنسا)
	السيد جاكوب س. سيليبي	(جنوب أفريقيا)
	السيدة أبولوني سيمبيزي	(بوروندي)
المقرر:	السيد يان بيوتروفيسكي	(بولندا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

٣ - أقر المجلس، في جلسته ٨٧٤ جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثالثة عشرة، بالصيغة التي ترد في الوثيقة TD/B/EX(13)/1. (انظر المرفق الأول).

دال - عضوية مجلس التجارة والتنمية

٤ - ذكر الرئيس في الجلسة ٨٧٤، أن الأمين العام للأونكتاد تلقى رسالة رسمية توضح أن جمهورية سلوفينيا ترغب في الانضمام إلى عضوية مجلس التجارة والتنمية.

٥ - وافق مجلس التجارة والتنمية على منح العضوية لجمهورية سلوفينيا بموجب أحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية ١٩٩٥ (د - ١٩)، بصيغته المعدلة. ولاحظ المجلس أنه بإضافة سلوفينيا، تصبح عضوية المجلس الآن ١٤٤ دولة.

هاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٦ - كان معروضا على المجلس، من أجل نظره في البند ٣ من جدول الأعمال، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن مشروع جدول زمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ ومشروع جدول زمني إرشادي لاجتماعات عام ١٩٩٧ (TD/B/EX(13)/CRP.1)، جرى إعدادهما في إثر مشاورات غير رسمية أجراها الرئيس.

٧ - وعرض الرئيس البند واقترح ألا يدخل المجلس في نقاش تفصيلي للجدول الزمني في هذه المرحلة وأن يوافق عليه لأغراض التخطيط، على أن يكون مفهوما أن الجدول الزمني سيجري استعراضه في مشاورات غير رسمية للمكتب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قبل أن يوافق عليه المجلس ويعدله في دورته الثالثة والأربعين. وقال إن الأمانة ستضع في الحسبان أيضا التعليقات التي تبديها الوفود في المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بإعداد الوثائق وتجنب التداخل مع الاجتماعات الأخرى التي تعقد داخل قصر الأمم بجنيف وخارجه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجدول الزمني سيتيح أربعة أيام من المشاورات غير الرسمية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من أجل رئيس المجلس والمكتب وأربعة أيام من المشاورات غير الرسمية، أيضا

في أيلول/سبتمبر، من أجل الأمين العام للأونكتاد. وينبغي أن يشمل الجدول الزمني أيضا ترتيبات لاجتماعات المجموعات الإقليمية.

٨ - وأشار ممثل أيرلندا، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، إلى أن الأمين العام للأونكتاد وجه رسالة إلى الدول الأعضاء في الأونكتاد، مؤرخة ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٦، للتأكد من آرائها بشأن ما إذا كان ينبغي عقد اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المعني باتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية (المحدد لانعقاده الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا توجد قضايا يلزم تناولها في هذا الوقت، ولذلك يدعو الأمانة، قبل أن يوافق المجلس على انعقاد اللجنة التحضيرية، إلى توضيح الاستجابة الجماعية من جانب الدول الأعضاء لرسالة الأمين العام.

٩ - وقال أمين المجلس إن الأمانة ستتيح المعلومات المطلوبة في أقرب وقت. وفي ضوء هذه المعلومات، فإن مشاورات المكتب التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ستمكن من اتخاذ مقرر بشأن الإبقاء على إدراج اجتماع اللجنة التحضيرية في الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ من عدمه.

١٠ - رهنا بمراعاة التفاهمات المذكورة أعلاه، وافق مجلس التجارة والتنمية على مشروع الجدول الزمني للاجتماعات الوارد في الوثيقة TD/B/EX(13)/CRP.1.

واو - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة

١١ - أذن مجلس التجارة والتنمية، في ختام جلسته العامة ٨٧٤ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، للمقرر أن يُعِد، تحت سلطة الرئيس، تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة عشرة للمجلس

١ - إقرار جدول الأعمال

٢ - متابعة التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة

٣ - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للمجلس

٥ - مسائل أخرى

٦ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة.

المرفق الثاني

جداول الأعمال المشروحة المؤقتة للدورات الأولى للجان الثلاث

ألف - لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (اللجنة الأولى)

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - تمكين البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي بحيث يتحقق أقصى قدر من الفائدة عن طريق ما يلي: تحليل أثر اتفاقات جولة أوروغواي في التنمية وتعزيز القدرات من أجل المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

يتيح هذا البند بحث الفرص والتحديات التجارية الراهنة التي تواجهها البلدان النامية وأثر اتفاقات جولة أوروغواي في تنميتها. كما أن الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية في مجال السلع والخدمات وادماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي سيتأثر أيضا إلى حد كبير بقدرة هذه البلدان على الاشتراك بصورة أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وستركز هذه القضية على تعزيز القدرات الوطنية من حيث الموارد البشرية والهياكل الأساسية الادارية، لتمكين البلدان من التكيف على نحو فعال بغية الوفاء بالتزاماتها والإفادة مما لها من حقوق في إطار النظام التجاري الدولي، فضلا عن المساعدة التي تـُقدَّم إلى البلدان أثناء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يتضمن تقرير الأمانة المقدّم إلى هذه الدورة الأولى السـُّبل الممكنة لتقوية القدرات على الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤ - دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخرا والقضايا المعلقة

تمشيا مع ولاية الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ينبغي أن تقوم اللجنة بتحليل الوضع بعد مرور أربع سنوات على انعقاد مؤتمر ريو، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحددة في الفقرة ٩١ (‘٤’) من وثيقة الدورة التاسعة.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦ - مسائل أخرى

٧ - اعتماد تقرير اللجنة

باء - لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (اللجنة الثانية)

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة وأثره في التنمية

ستقوم اللجنة، بالاستناد إلى الخلفية المتمثلة في الاتجاهات العالمية والإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى أساس تحليل للعلاقات المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، بمناقشة التدابير الوطنية والدولية في مجال السياسات والمتخذة بغية زيادة إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، بما في ذلك على وجه الخصوص التدابير الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نموا. ولتيسير المناقشة، يلخص التقرير المتعلق بهذا البند المعلومات الواردة في "تقرير عن الاستثمار العالمي، ١٩٩٦".

٤ - القضايا المتصلة بقانون المنافسة ذات الأهمية الخاصة للتنمية

ستركز اللجنة على بحث القضايا التالية المتصلة بهذا الموضوع: مواصلة العمل التحليلي المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية وتقديم المساعدة في صياغة السياسات والتشريعات المتصلة بالمنافسة. وتسهيلا للمناقشة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير.

٥ - التقارير التي تتطلب إيلاءها اهتمام اللجنة

سيجري، في إطار هذا البند، النظر في التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن أنشطة البرنامج وفي تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٧ - مسائل أخرى

٨ - اعتماد تقرير اللجنة

جيم - لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (اللجنة الثالثة)

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع.

ركزت الديناميات الجديدة في مجال الإنتاج وتنمية المشاريع التي تولدت عن العولمة وتحرير التجارة والتغيير التكنولوجي الاهتمام على الحاجة إلى أن تـُوضع وأن تـُعتمد من قِبل البلدان الأخرى استراتيجية وطنية شاملة ومتماسكة لتنمية المشاريع، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ستمكنها من بناء مؤسساتها كأداة أساسية من أدوات التنمية وتتيح اشتراكها المعزَّز في الاقتصاد العالمي. وبينما تتسم مثل هذه الاستراتيجية بالأهمية بالنسبة إلى البلدان على جميع مستويات التنمية فإنها تكتسب أهمية خاصة لأقل البلدان نموا التي تفتقر إلى قطاع ناضج من المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحتاج إلى بناء مثل هذا القطاع. وسيـُوجه الاهتمام إلى العناصر الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجية، بما في ذلك الآثار الناجمة في مجال السياسة العامة والمؤسسات بغية المساهمة في تحديد خيارات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز دور المؤسسات المحلية في التنمية وفي الاقتصاد العالمي. وستتيسر المناقشة بشأن هذه القضية بفضل تبادل الخبرات ذات الصلة. وستجري الإشارة بوجه خاص إلى '١' دور الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز تنمية المشاريع؛ '٢' تدابير الدعم الرامية إلى رعاية إنشاء المشاريع وتعزيز تنميتها وكفاءتها وقدرتها على المنافسة وتدويلها، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق إقامة الروابط فيما بين المشاريع على الصعيدين المحلي والدولي، وقضايا العلاقات المتبادلة بين تنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ و'٣' التدابير الرامية إلى تناول آثار سياسات التكيف الهيكلي في تنمية المشاريع.

٤ - الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة.

يتمثل الدور الأولي الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا القطاع في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نموا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال في توليد الخدمات الداعمة للتجارة مثل الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المعلومات المتعلقة بالتجارة والتي يتم تطويعها وفقا لاحتياجاتها الخاصة. والعديد من هذه المجالات عينتها أيضا ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة

بالكفاءة في التجارة المعقودة في كولومبوس بولاية أوهايو الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، بوصفها مجالات قادرة على أن تحسن بشكل ملحوظ الاشتراك في التجارة الدولية (ولا سيما اشتراك الجهات الفاعلة الأضعف والأصغر حجما). وبوسع اللجنة أن تسهم، في إطار كل قطاع من هذه القطاعات، في تعيين الأولويات المتصلة بقضايا السياسة العامة ذات العلاقة بالموضوع والتدابير العملية للإسراع بتعزيز أهداف الكفاءة في التجارة على الصعيد العالمي مع إيلاء الاهتمام الخاص بأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق ستكون اللجنة في وضع يسمح لها ببحث إمكانية دعوة خبراء إلى الاجتماع وتناول القضايا القطاعية والمشتركة بين القطاعات ذات الصلة بمتابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة. وبالاعتماد على حصيلة هذا العمل وعمل اللجنة ذاتها، ستتولى اللجنة عندئذ مسؤولية تحديد واستغلال الفرص المتعلقة بالسياسة العامة التي تعينها عملية تقييم الكفاءة في التجارة التي دعت الدورة التاسعة للأونكتاد إلى إجرائها. وستضع اللجنة في الاعتبار التعاون الوثيق بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يخص هذه القضايا. ومن المجالات ذات الأهمية البالغة والعاجلة بالنسبة إلى معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، مجال المرور العابر الذي اكتسب الأونكتاد في مضماره تجربة عملية (عن طريق برامج مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وعمله المتصل باتفاقات الممرات) فضلا عن توافر التكنولوجيات الجديدة، وهو مجال يمثل رأس مال يمكن أن تقطف ثماره بسرعة. ويُقترَح أن تقوم اللجنة بعقد اجتماع أول للخبراء لتحديد السُّبل والأدوات اللازمة لتبسيط تنفيذ اتفاقات المرور العبور.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦ - مسائل أخرى

٧ - اعتماد تقرير اللجنة

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للمجلس

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

٢ - الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة.

٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

٤ - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛

(ب) إسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نموا عن طريق مساعدة هذه البلدان، التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية، على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي

٥ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

٦ - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

٧ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛

(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين

٩ - المسائل المؤسسية والتنظمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٠ - مسائل أخرى

١١ - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين

المرفق الرابع

العضوية والحضور*

١ - كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
اسبانيا
استراليا
إسرائيل
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
إيطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوروندي
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(13)/INF.1.

شيلي
الصين
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فيتت نام
قبرص
الكاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لكسمبرغ
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، وغير الأعضاء في المجلس، ممثلة بصفة مراقب في الدورة:

جزر القمر
الكرسي الرسولي
ليتوانيا

٣ - وكانت الهيئتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية

٤ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة أيضا في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية
منظمة الوحدة الأفريقية
المنظمة الدولية للهجرة

٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة:

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد اللوثري العالمي
الاتحاد العالمي للعمل
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية
عن دورته الثالثة والأربعين

المعقودة في جنيف في الفترة من
٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين*

أولا - الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة

١ - قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أن يدرج في التقرير عن دورته الثالثة والأربعين الملاحظات التي أدلى بها رئيس الجزء الرفيع المستوى على البند ٢ من جدول الأعمال في ختام أعمال الجزء الرفيع المستوى في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وعليه، ترد هذه الملاحظات الختامية أدناه**.

ملاحظات ختامية من السيد أليك إروين وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بصفته رئيسا للجزء الرفيع المستوى

٢ - أود أن أشكر أعضاء الفريق لمساهماتهم ببعض المدخلات التي تتسم بوضوح الفكر حقا. ويبدو لي أن هذا العمل حقق النجاح: نجاحا في الحوار ونجاحا في إثارة القضايا بطريقة تتسم بالصراحة دون اللجوء بالضرورة الى اعتناق مواقف ثابتة. ومن المهم أنه يجب ألا يُنظر إلى ما سأقوله بوصفه محاولة بأي شكل من الأشكال لتلخيص كل تعقيدات ما حدث هنا اليوم. فهذا ليس ممكنا، وأعتقد أنه لن يكون ملائما أيضا إذا حاولت، في الموجز الذي أقدمه بوصفي رئيس هذا الجزء الرفيع المستوى، أن أضع بأي شكل جدول أعمال أو أنشئ مواقف ثابتة. ولذلك فإن ما سأقوله يجب أن يؤخذ بوصفه مساهمة أخرى في هذا الحوار تسمح لنا بالتفكير في نتائج الحوار والتقدم إلى الأمام.

---

* للاطلاع على جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين، انظر المرفق الأول.

** عمم على المجلس من قبل في الوثيقة B/43/11. وللاطلاع على قائمة بأعضاء الأفرقة والبرامج في الجزء الرفيع المستوى، انظر TD/B/43/12 (Vol.II)، الفصل الأول.

٣ - ويبدو لي أننا أثرنا بعض قضايا هامة تماما تحتاج إلى مزيد من التحليل والتفكير. وفي البداية سمعنا عن أفضليات مجتمع دوائر الأعمال. وهناك نقطتان هامتان ظهرتا في هذه المناقشة. وكانت النقطة الأولى كما أشار السيد دوغلاس غريغوري هي أن غرفة التجارة الدولية تتحدث عما سيكون عالما مثاليا. فلم يحقق أي بلد، وربما لن يحقق أبدا، هذا المثل الأعلى في هذه المرحلة. وتم تنبيهنا أيضا إلى أن موقف شركات الأعمال قد لا يكون دائما متماثلا بشأن اتفاق استثماري متعدد الأطراف أو ما يشبهه. لكن في حين قد تكون هناك اختلافات في هذا الصدد، فإن مجتمع شركات الأعمال قد يوافق على ما يعتبره بيئة استثمارية مواتية من وجهة نظر مفاهيمها واحتياجاتها. وعلى الحكومات أن تستجيب لهذه المفاهيم والاحتياجات. لأن شركات الأعمال هي الجهات الأساسية في التنفيذ كما سبقت الإشارة.

٤ - لقد استمعنا إلى التحفظات ووجهات النظر والتعليقات الصادرة عن كثير من الحكومات وخاصة بشأن آثار اتفاق متعدد الأطراف بالنسبة لها. إن أحد زملائي من أفريقيا عبَّر عن ذلك بأكبر قدر من الحماس. وسيكون علينا أن نحترم التحفظات، المقدمة في الحوار الذي ينبغي أن يستمر. لقد استمعنا إلى حجج بليغة لصالح وضد مسألة ما اذا كان ينبغي عقد اتفاق استثماري متعدد الأطراف الآن أو ما اذا كان ينبغي أن نسمح بحدوث بعض التطور العضوي ينشأ عن كثير من الاتفاقات القائمة ويراعي بديهيا المركز الهام الذي يحتله اتفاق استثماري متعدد الأطراف في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عندما تصل إلى هذا الاتفاق. إن إحدى النقاط التي بدأت تظهر في جلستي المناقشة الأخيرتين وخاصة الجلسة الأخيرة، تقول بأنه عندما تبدأ المناطق في مناقشة الاتفاقات الاستثمارية فإنها تفعل ذلك في نفس الوقت الذي تناقش فيه عددا من القضايا الأخرى. وقد ظهرت هذه النقطة في العرض المقدم من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وأعرف أن هذا ينطبق تماما على مناقشاتنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ففي منطقة تتلاصق فيها التخوم وتنساب فيها الحدود التي تعبر أكثر من بلد، لا تستطيع في الواقع أن تناقش الاستثمار في معزل عن مجموعة واسعة من القضايا الأخرى - مثل تحركات السكان ومشاريع البنية الأساسية المشتركة الخ. ولهذا يبدو حتميا وجود اختلافات نوعية بين اتساع المناقشات وكثافتها وتفاصيلها داخل أي تجمع إقليمي من جهة والاتفاقات الأعرض المتعددة الأطراف التي يمكن أن تنشأ مع الزمن. وأظن أن هذا الأمر لم يسلط عليه الضوء بالصورة الكافية لأنه يشير إلى حالة حتمية قد تتحرك فيها المناطق، حتى لو توصلنا إلى اتفاق استثماري متعدد الأطراف، إلى ما هو أبعد من هذا الاتفاق في ظروف ديناميكية من نوع يشبه ما تم وصفه في البداية.

٥ - إن ما أبرزه كثير من المشتركين بطريقة أو أخرى - وأبرزه مرة أخرى أيضا السفير روسيير بصورة واضحة في النهاية - هو أن مناقشتنا الحالية بشأن الحاجة إلى اتفاق متعدد الأطراف أو السبب في وجوده على جدول الأعمال (قد يكون هناك من يتساءل عن الحاجة اليه في هذه المرحلة ولكنه موجود على جدول الأعمال) لا تأتي من فراغ. فهي تأتي نتيجة سلسلة من العمليات. وأننا جميعا نتذكر في الأونكتاد المناقشات التفصيلية جدا التي أجريناها في الدورة التاسعة للأونكتاد عن العمليات الاقتصادية الأساسية التي تؤدي إلى العولمة: التغيرات في التدفقات الاستثمارية والرأسمالية والطابع الفوري للمعرفة والمعلومات في أنحاء العالم التي تستند اليها عملية العولمة. وأبرز رئيس جلسة المناقشة نقطة في الفريق الأول مؤداها أنه اذا نظرت إلى الأرقام المطلقة فقد يظهر لك نسبيا في صدى تدفقات الاستثمار أن قدرا مماثلا من

الحركة كان موجودا منذ مائة سنة. ولكني أعتقد أن ما لا نستطيع الاختلاف عليه هو أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والدوافع الأساسية له قد تغيرت هيكليا وبصورة كبيرة. وفي مناقشاتنا بشأن التجارة في الأونكتاد وفي مناقشاتنا بشأن الاستثمار هنا اليوم يبدو ذلك واضحا مرة أخرى. ويتعين علينا حقا أن نتفهم التغيرات الاقتصادية الأعمق التي تؤدي إلى تكامل المجال الاقتصادي كما قال السيد روبين ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد، في أثناء الدورة التاسعة للمؤتمر، لأن ذلك يعني فورا أن هناك قضايا أعرض ما زال يتحتم حلها. وقد أبرز السيد مونتي غراهام وكثير من المتحدثين الآخرين في هذا الاجتماع هذه القضية. وتحتاج هذه المناقشات إلى نهج كلي. وهذا يثير سؤالا أشار إليه الكثيرون بوصفه مجالا يتطلب مزيدا من التحليل التفصيلي: فعند تعبئة الموارد من أجل الاستثمار سواء كانت موارد محلية أو استثمارا أجنبيا مباشرا لأي اقتصاد بعينه، هل نستطيع بوصفنا بلدانا تنظم اقتصاداتها أن نضع خطا فاصلا بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؟ إنني أعلم، وأنا أتحدث بالنسبة لجنوب أفريقيا، أننا نشعر أنه لا يمكنك تنظيم المستثمرين المحليين في ظل مجموعة ما من القوى الاقتصادية وتنظيم المستثمرين الأجانب في ظل مجموعة أخرى.

٦ - وينبغي أن نُذكِّر أنفسنا بنقطة هامة أثيرت هنا حول الحجم المطلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وأنا أذكر الرقم بدقة فقد قال السيد سانجايا لال إن تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل نحو ٥ في المائة من مجموع المدخرات. وهكذا فإن عملية تعبئة الموارد عملية ضخمة. وأقول إنه بالنسبة لنا جميعا، عند محاولة تعبئة مواردنا المحلية الخاصة، فإننا لا نستطيع أن نتجنب أو نتجاهل التغيرات في عمليات الانتاج والتغيرات في التكنولوجيا والتغيرات في التسويق وهي تغيرات تنشأ عن الحركة، إذا أخذنا مواردنا في الحسبان. وقد يعني هذا أن نهج الاقتصاد الكلي الشامل الذي نتخذه في تعبئة الموارد والبيئة التي ننشئها لا يمكن أن ينفصلا عما يحدث في عملية العولمة.

٧ - إلا أنه، وكما حدث في الدورة التاسعة للأونكتاد في ميدراند، فإننا نعود المرة تلو المرة إلى التنوع والآثار التفاضلية التي ستنجم عن العولمة. وقد أثار ممثل الصين هذه النقطة مرة أخرى بصورة غاية في القوة. وأعتقد أن التحدي الذي يواجهنا هو كيفية استيعاب الآثار التفاضلية والتنوع وألا نتحدث عن قضايانا دون مراعاة الآخرين. وهذا الحوار يمكن أن يسعى لتجنب الخطر الذي يتمثل في أن تؤدي بنا الأوضاع الاقتصادية ذات التنوع الهائل إلى أن نتحدث دون الاهتمام بالآخرين لأن اهتماماتنا المباشرة مختلفة.

٨ - وهناك نقطة تم التشديد عليها في الدورة التاسعة للأونكتاد وأعيد ذكرها هنا مرة أخرى، ولكني أحب أن أؤكد عليها مجددا بصورة قوية نيابة عن بلد نام يعاني من هذه المشكلة، وهي ضرورة تعزيز تعاون المؤسسات المتعددة الأطراف. فليس من المنطقي إجراء حوارات مختلفة ودراسات مختلفة في هياكل مختلفة. إن أقل ما يقال هو إنه يجب أن يكون هناك حوار بشأن الطريقة التي يمكن بها أن نعمل معا في تحليل هذه المشاكل ويجب دعم مواقفنا بتحليل يستند إلى العلم. وقد شدد المتحدثون في هذا المحفل، وأعتقد أن هذه كانت ولاية الدورة التاسعة للأونكتاد وهو أمر منطقي بصورة واضحة، أن الأونكتاد

ينبغي ألا يضطلع بالمهام التحليلية وحسب بل يجب أيضا أن يفعل ما أبرزه الأمين العام للأونكتاد وأن يبذل كل جهد لأن يفعل ذلك بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

٩ - وأعتقد أن أعضاء الفريق والوفود يمكنهم تهنئة أنفسهم لمشاركتهم في هذا المحفل بطريقة جعلته ناجحا حقا. وينبغي توجيه التهنئة أيضا إلى الأمين العام السيد كارل سوفانت وفريقه وغيرهم في أمانة الأونكتاد لأنهم جربوا مرة أخرى إقامة حوار يتجنب بعض العثرات المتأصلة في بعض الاجتماعات الأكثر تنظيما والتي لا بد منها في الدبلوماسية الدولية، وبذلك أتاحوا لنا الفرصة لأن نكون على قدر كبير من الانفتاح والصراحة. ومهما حدث فإن هذا الحوار يجب أن يستمر. ودعـُونا، ونحن نسير قـُدما إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة، أن نتذكر، مثل ما شهدناه في الدورة التاسعة للأونكتاد، أنه حتى عندما يكون الاتفاق ماثلا أمامنا كما كان الأمر في اتفاقات جولة أوروغواي، فإن التنفيذ أمر هام إن لم يكن أكثر أهمية من توقيع الاتفاق. وفي تنفيذ هذه الاتفاقات يتسم الحوار بأهمية أساسية، إذ ان أي اتفاق مفروض دون تأييد له هو اتفاق مكتوب عليه الفشل ومكتوب عليه أن يؤدي إلى استقطاب اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

١٠ - وأشكركم لسماحكم لي برئاسة هذا الجزء الرفيع المستوى. وأود أن أقول إن هذا الملخص لا يلزمكم بأي شيء. وإذا كان قد أدى بكم إلى التفكير فإني أكون بدوري قد نجحت أيضا.

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٤ (د-٤٣): الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية*

١ - يعرب مجلس التجارة والتنمية عن تقديره لأمانة الأونكتاد على ما اضطلعت به حتى الآن من عمل بشأن التجارب الإنمائية للبلدان النامية كجزء من تحليلها للترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي. وينبغي أن تواصل الأمانة هذا العمل معتمدة، عند الاقتضاء، على تجارب البلدان النامية في المناطق الأخرى وأقل البلدان نموا التي لاقت نجاحا أكبر، مستخلصة من ذلك الدروس ذات الصلة في مجال السياسة العامة.

٢ - ويرجو المجلس من الأمين العام للأونكتاد صياغة الدروس التي يمكن أن تنظر فيها البلدان الافريقية، ويحيط علما بالدعم الذي توفره اليابان في هذا الصدد.

٣ - ويدعو المجلس رئيسه إلى إجراء مشاورات غير رسمية تستهدف تحسين الطريقة التي يعالج بها المجلس البند المتعلق بالترابط، وذلك بالاعتماد على الدروس المستخلصة حتى الآن. وفي هذا الصدد، ستتخذ مقررات في دورة تنفيذية لمجلس التجارة والتنمية تعقد في ربيع عام ١٩٩٧.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص مقدم من الرئيس**

١ - كانت المناقشة التي جرت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال ثرية وزاخرة بالمعلومات المفيدة. وتناولت عددا من قضايا السياسة المتعلقة بالعولمة والتحرير، فضلا عن قضايا سياسة محددة مع استخدام تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦[1]، كخلفية للموضوع. واشتملت المناقشة أيضا على مداولات أخرى غير رسمية أجريت مع فريق خبراء من الخارج، وأسهمت آراء الخبراء إسهاما كبيرا في تعميق فهم القضايا. غير أن بعض الوفود أسفت لعدم إتاحة ترجمة تقرير التجارة والتنمية بجميع لغات عمل الأمم المتحدة قبل انعقاد المجلس، وهو أمر جعل من الصعب على بعض الحكومات الإعداد بصورة مناسبة للمناقشة.

٢ - وقد لقي تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ ترحيبا كبيرا من الوفود التي أشادت بارتفاع مستويات التحليل فيه. وأعرب معظمها عن ارتياحه لأن تحليل التقرير لقضايا الترابط العالمي من المنظور الإنمائي يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة التاسعة للأونكتاد. وأعربت الوفود عن تأييدها الكبير لجهود الأونكتاد الهادفة إلى تحليل التجارب الإنمائية الناجحة، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة لبلدان أخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن الانتقال بهذه الدروس من مرحلة تحليلية الى مرحلة ذات منحى عملي أكبر هي الخطوة الطبيعية التي يجب أن تلي هذا النوع من الدراسات. ورأى عدد آخر منها أن بحث التجارب الناجحة في المناطق الأخرى، بما فيها أمريكا اللاتينية والبلدان الأكثر نجاحا بين أقل البلدان نموا، واستخلاص الدروس المناسبة للبلدان الأخرى، ينبغي أن يراعيا تماما الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة، والفوارق القائمة في مستويات التنمية.

---

* عممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/L.5. وعند اعتماد مشروع الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/43/L.5 أجرى المجلس عدة تعديلات أدرجت في النص النهائي.

** عمم من قبل في الوثيقة TD/B/43/L.4، وقد أدرج الملخص المقدم من الرئيس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في هذا التقرير عملا بقرار اتخذه المجلس في جلسته العامة ٨٨١ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣ - وكان للإسهامات المقدمة من منطقة شرق آسيا دور كبير في إثراء المناقشة المتعلقة بتجارب هذه المنطقة. ورأت عدة وفود أن تقاسم خبرات بلدانها مع البلدان النامية الأخرى لا يتيح فحسب خيارات في مجال السياسة العامة لبلدان أخرى تواجه في الوقت الراهن تحديات إنمائية هائلة، بل يتيح أيضا أساسا لتقديم مساعدة تقنية ومالية أكثر فعالية من جانب البلدان الأكثر تقدما في شرق آسيا. وأبدت هذه الوفود تأييدا كبيرا بوجه عام للتحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية بوصفه وسيلة لإلقاء المزيد من الضوء على المزيج الخاص من السياسات القائمة على آلية السوق والسياسات الحكومية، الذي استخدمته تلك البلدان لتنسيق العملية السريعة للنمو الاقتصادي والتصنيع. وتم التشديد بوجه خاص على السياسات المستخدمة للترويج للاستثمار والتصدير، ورفع مستويات التكنولوجيات، وتعزيز التدريب، وتحسين رأس المال البشري. وتم التسليم بوجه عام بأن الدور الحاسم الذي لعبه ارتفاع معدلات استثمارات القطاع الخاص واستثمارات الهياكل الأساسية العامة في إزالة قيود العرض يعتبر أحد الدروس الرئيسية التي ينبغي نقلها من شرق آسيا إلى بلدان نامية أخرى. كما تم التسليم بالدور الإيجابي لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الانتقائية في هذا السياق، غير أن عددا من الوفود أعرب عن ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التجريبية بشأن الصلات القائمة بين التحرير والاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والتنمية، في ضوء تجارب شرق آسيا.

٤ - وقام اتفاق في الرأي على أن واضعي السياسات في البلدان النامية أصبحوا يقدرون على نحو أكبر دور السوق كأساس للنمو الاقتصادي. وبينما لاحظ بعض الوفود أن هناك تداخلا كبيرا بين جدول الأعمال التقليدي للتكيف الهيكلي والكثير من سمات نجاح تجربة المنطقة الآسيوية، أكدت وفود أخرى أنه لا يمكن تفسير دينامية "المعجزة الآسيوية" تفسيرا مناسبا بالنهج الوظيفي الذي تنادي به مؤسسات بريتون وودز وأعربت عن قلقها لأن دور الدولة التكميلي، والتصحيحي عند اللزوم، قد أهمِل على نحو لا مبرر له في الكثير من المناقشات الأخيرة حول السياسة الإنمائية وبرامج التكييف الهيكلي. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي لجيل جديد من برامج التكييف الهيكلي أن يتناول الدروس المستخلصة من تجربة شرق آسيا. غير أن بعض الوفود الأخرى من شرق آسيا حذرت من إجراء تقييم غير نقدي لتجارب بلدانها، معترفة بوقوع أخطاء وبأن هذه الأخطاء يجب أن تندرج في إطار عملية التعلُّم.

٥ - وشكلت المسألة المتعلقة بالطريقة التي استخدمت بها اقتصادات شرق آسيا الموارد الخارجية لتعزيز دينامية النمو المحلي فيها موضوع اهتمام خاص لكثير من الوفود. كما أشير إلى أن الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيات الأجنبية كان جزءا لا يتجزأ من التنمية الناجحة في جميع اقتصادات شرق آسيا. وأعرب عدد من الوفود عن شكوكه بشأن إمكانية استخدام سياسات تجارية وصناعية أكثر انتقائية، على غرار السياسات التي يبدو أن بعض بلدان شرق آسيا قد اتبعتها، في سياق البيئة التجارية الجديدة التي أدى فيها ازدياد التحرير إلى الحد من استقلالية الدولة في صوغ سياستها الاقتصادية الوطنية، وحثت هذه الوفود الأمانة على الاضطلاع بأعمال لتقرير إجراءات أكثر تحديدا للسياسة العامة على نحو يتمشى مع اتفاقات جولة أوروغواي.

٦ - وأبدى عدد من الوفود بعض الشك إزاء النهج التفاؤلي المعتمد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ فيما يتعلق بالبيئة العالمية للتصنيع الموجه نحو التصدير. فبينما كان هناك اتفاق على أن العولمة تتيح الكثير من الفرص الجديدة للبلدان النامية، رأت بعض الوفود أن العولمة تنطوي أيضا على خطر متزايد بتهميش هذه البلدان. ورأت عدة وفود أن البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية القائمة اليوم لا تفضي إلى نفس النتائج إذا ما قورنت بالفترة التي كانت قائمة عندما بدأت منطقة شرق آسيا إقلاعها نحو النمو الاقتصادي المستدام. وتم تحديد مجموعة من العوامل، مثل تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، وازدياد النزعة الحمائية، وازدياد المنافسة فيما بين مصدِّري البلدان النامية، بوصفها عوامل تسهم في هذه البيئة المتغيرة.

٧ - وفي ضوء العقبات العالمية الجديدة التي يواجهها واضعو السياسات في البلدان النامية، أعرب كثير من الوفود عن الاهتمام بالبُعد الإقليمي لنجاح منطقة شرق آسيا، وهو نجاح شكلت فيه التجارة والاستثمار أدوات لنقل دفعات النمو فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية. وناقشت عدة وفود ما تبذله هي نفسها من جهود متجددة في هذا الاتجاه، وبخاصة نهج الخطوة خطوة الجاري اعتماده. وحث عدد من الوفود على القيام بالمزيد من الأعمال بشأن هذا الجانب من نجاح منطقة شرق آسيا وآثاره على استراتيجيات التنمية بشكل أعم.

٨ - أما الفكرة المطروحة في تقرير التجارة والتنمية، والقائلة بأن إنشاء خدمة تسويق وإعلام يساعد الكثير من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في صوغ استراتيجياتها التصديرية عن طريق رصد أحوال أسواق مصنوعات محددة كثيفة العمالة، فقد لقيت استجابات متفاوتة. ولاحظ عدد من الوفود أن هذه المهمة تشكل بالفعل أحد الأنشطة الهامة المضطلع بها داخل مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وفي إطار المساعدة الإنمائية الثنائية. إلا أن بعض الوفود الأخرى شجع الأمانة على الإمعان في دراسة هذه المسألة.

٩ - واختلفت الآراء اختلافا حادا فيما يتعلق بالاحتمالات المرتقبة للاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. فرأت بعض الوفود أن تحقيق تقدم جوهري من حيث الاستقرار العالمي بدأ يُترجم إلى نمو أكثر استدامة، وبخاصة في الشمال. كما أن أداء النمو المسجل في الآونة الأخيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يظهر علامات مشجعة من هذا المنظور. إلا أن وفودا أخرى رأت أن معدل النمو العام للاقتصاد العالمي ما زال منخفضا جدا وأن الانتعاش في أنحاء عديدة من العالم ما زال قصير المدة إلى درجة يتعذر معها إجراء تنبؤات من أجل الإجراءات المقبلة. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء السياسات الانكماشية التي تتبعها البلدان المتقدمة وإزاء إصرارها على مكافحة الضغوط التضخمية الظاهرة، وهي سياسات ساهمت في إبطاء النمو في الاقتصاد العالمي، نظرا إلى أن البلدان الصناعية الرئيسية ما زالت تمثل ثلاثة أرباع الناتج العالمي. وأعربت بعض الوفود عن خشيتها من أن يؤدي استمرار البطالة في هذه البلدان، بل وارتفاعها، إلى توليد ضغوط معاكسة للالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات جولة أوروغواي، الأمر الذي يعرِّض للخطر نوع الاستراتيجيات المتبعة في شرق آسيا والمتمثلة في استراتيجيات النمو الذي يقوده التصدير. ورأت وفود أخرى أن تدعيم النظام المالي يشكل أحد المهام

الأساسية للسياسة الاقتصادية وأن تخفيض أسعار الفائدة وتحقق توقعات أكثر إيجابية في الأجل الطويل يعززان النمو في الاقتصاد العالمي.

١٠ - وأشار كثير من الوفود إلى مشكلة المديونيات بوصفها أحد العوائق التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الراهن. ورحبّت الوفود بتناول القضية في تقرير التجارة والتنمية ووصفت هذا التناول بأنه استعراض عام جيد ودقيق للمبادرة الجارية في مؤسسات بريتون وودز. وأعرب عدد من الوفود عن الامتنان لما يقوم به الأونكتاد من عمل مفيد بشأن إدارة الدين وفي مفاوضات نادي باريس. وأشارت بعض الوفود إلى المقترحات التي قـُدمت مؤخراً في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهادفة إلى التخفيف من عبء ديون أقل البلدان نموا. وبينما رحـّبت الوفود ترحيبا حارا بهذه المقترحات بوصفها تدفع المناقشة في الاتجاه الصحيح، رأى عدد من الوفود الأخرى أنه يمكن القيام بأكثر من ذلك، وخاصة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورأت أن معايير القدرة على تحمـّل الديون ما زالت تقييدية وأن هناك حاجة إلى بعض المرونة في تحديد أهلية البلدان وإلى إطار زمني واقعي. وقال بضعة وفود إن مشكلة الدين ينبغي أن تعالجها مؤسسات بريتون وودز، وأن تقرير التجارة والتنمية ينبغي أن يركز على الأولويات الجديدة التي تم الاتفاق عليها في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١١ - وأثني أيضا على تقرير التجارة والتنمية لما تضمنه من مناقشة للعوامل التي تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وهي مناقشة كانت مفيدة وباعثة على التفكير. وأشير إلى أهمية الأطر التنظيمية الوطنية، وأكد بعض المتحدثين أنه يمكن، نظرا الى سرعة تقلـّب مثل هذه التدفقات، فرض أنواع من الرقابة على رؤوس الأموال بصورة مؤقتة، إلا أنه ينبغي دعم هذه الرقابة بعمليات تكيف مناسبة في مجال السياسات.

١٢ - وأشار عدد من الوفود إلى قضايا لم يشملها تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦ ويمكن تناولها بشكل مفيد في الأعداد اللاحقة. وتشمل هذه القضايا تأثير السياسات والتنمية الاقتصادية على العدالة الاجتماعية والفقر، وإجراء تقييم أكثر تفصيلاً لفرص التصدير التي أوجدتها جولة أوروغواي بالفعل للبلدان النامية.

جيم - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٥ (د - ٤٣): أقل البلدان نموا*

١ - أوصى في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وحصيلة الاستعراض الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ البرنامج، بسياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة خطر التهميش المتزايد

* عممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.2.

لهذه البلدان في النظام التجاري الدولي. كما لخصت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التدابير الكفيلة بتعزيز ادماج أقل البلدان نموا في اقتصاد عالمي متسم بالعولمة والتحرير المتسارعين. وقد تم، في صياغة هذه التدابير، إيلاء اهتمام خاص لمساعدة أقل البلدان نموا في استغلال ما يمكن أن يتاح لها من الفرص إلى أقصى حد والتقليل من المخاطر الممكن أن تنجم عن اتفاقات جولة أوروغواي إلى أدنى حد.

٢ - إن تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على جني الفوائد المحتمل أن تنجم عن اتفاقات جولة أوروغواي يستلزم بناء قدراتها في مجال العرض، فيما يتعلق بإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير القادر على المنافسة. ويتطلب هذا بدوره، مثلما أشارت نتائج استعراض منتصف المدة الشامل والدورة التاسعة للأونكتاد، اتخاذ تدابير وطنية وتقديم مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف أطول أجلا تركز على تحسين السياسات المفضية إلى خلق التجارة والتغلب على العوائق التي تواجه على صعيد العرض.

٣ - وفي هذا الصدد، يعيد مجلس التجارة والتنمية تأكيد نتائج استعراض منتصف المدة الشامل والدورة التاسعة للأونكتاد بقدر ما تتعلق بتجارة أقل البلدان نموا والقضايا ذات الصلة بهذه التجارة.

٤ - وتنص الوثيقة الختامية للدورة التاسعة للأونكتاد على أنه ينبغي توجيه عمل الأونكتاد لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والتركيز على قضايا التنمية. وينبغي أن يكون هذا العمل عملي التوجه، وأن يوفر التوجيه بشأن السياسات الوطنية، ويهيئ بيئة تمكينية تفضي إلى التجارة والتنمية (انظر A/51/308، الفقرة ٨٣). إن إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي يتطلب تنمية القدرات التصديرية على إنتاج السلع والخدمات الممكن تداولها على أساس يتسم بالقدرة على المنافسة. وفي هذا الصدد يُشجَع الأمين العام للأونكتاد على صياغة برامج قطرية متكاملة على نطاق الأونكتاد لفائدة نخبة من أقل البلدان نموا عن طريق تجميع المساهمات المقدمة من شُعبه وفقا للأولويات التي تحددها أقل البلدان نموا المعنية.

٥ - وينبغي للأونكتاد أن يتعاون عن كثب وأن ينسق مع المنظمات المعنية من قبيل منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وغير ذلك من المنظمات الإنمائية، من أجل تصميم وتنفيذ الأنشطة الآنفة الذكر لضمان تماسك ما يُقدم من مشورة ودعم في مجال السياسة العامة.

٦ - ويطلب مجلس التجارة والتنمية من أمانة الأونكتاد ومن اللجان أن تعمد، في اضطلاعها بمهامها، إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وينبغي للجان، عند تقديم تقاريرها إلى المجلس أن تسعى، حيثما أمكن ذلك، إلى إبراز النتائج التي لها صلة خاصة بأقل البلدان نموا.

٧ - ويطلب المجلس من المكتب الموسع أن ينظر أيضا في طريقة العمل التي سيتوخاها المجلس مستقبلا في إجراء استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا بغية تيسير النقاش المتعمق لهذا البند في ضوء الأولويات التي وضعها الأونكتاد في دورته التاسعة.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص أعده رئيس اللجنة الأولى للدورة*

مقدمة

١ - أجرت اللجنة الأولى للدورة التابعة لمجلس التجارة والتنمية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ ولحصيلة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستعراض السنوي السادس للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا بالاستناد إلى التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ١٩٩٦[٢] كوثيقة أساسية. وأود أن أسجل رسميا ما تم الإعراب عنه من تقدير لأمانة الأونكتاد على النوعية الممتازة للتقرير الذي تضمن معلومات وتحليلات مفيدة للغاية وذات قيمة خاصة لحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية.

٢ - وأجرت اللجنة أيضا تبادلا غير رسمي للآراء ونقاشا مثمرا بشأن المبادرات الأخيرة في مجال التجارة الخارجية لأقل البلدان نمواً وديونها الخارجية. وساهم اشتراك مسؤولين وخبراء رفيعي المستوى من أقل البلدان نموا وشركاء هذه البلدان في التنمية في الاجتماع مساهمة ملموسة في إجراء حوار بنّاء. (للاطلاع على ملخص لاجتماع الفريق، انظر المرفق الوارد أدناه).

أداء النمو في المرحلة الأخيرة

٣ - لوحظ أن أقل البلدان نموا أظهرت كمجموعة تقدما اقتصاديا متواضعا في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بعد سنوات طويلة من الركود أو التدهور. ومن بين ٤٨ بلدا أقل نموا قدر أن ١٤ بلدا حقق نموا اقتصاديا قويا في عام ١٩٩٥، بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يزيد على ٥ في المائة سنويا. وكان من المشجع مشاهدة أن أبرز تحسن في الأداء الاقتصادي حدث في أقل البلدان نموا في أفريقيا. وكما أوضح تقرير أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٦ كان التحسن الشامل في الأداء الاقتصادي لهذه البلدان راجعا إلى تجمع عدد من العوامل منها ما أحرز من تقدم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض البلدان، والفوائد التي تحققت من إصلاحات السياسة الاقتصادية الداخلية، وتحسن أسعار السلع الأساسية منذ نحو عام ١٩٩٤ والظروف المناخية المؤاتية. كما أسهمت الجهود لتنفيذ سياسات مالية ونقدية أكثر حذرا ترمي إلى الحد من اختلالات الاقتصاد الكلي في تخفيض التضخم في عدة بلدان، وعودة الثقة إلى المستثمرين. غير أنه لوحظ، بالرغم من هذه التحسينات العامة، أن تحولا حاسما في التدهور الاجتماعي - الاقتصادي في أقل البلدان نمواً لا يلوح بعد في الأفق.

---

* عممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.3.

المساعدة الإنمائية الرسمية والدين

٤ - من دواعي القلق الشديد استمرار انخفاض الأنصبة الشاملة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي المقدمة إلى أقل البلدان نموا، التي بلغت في عام ١٩٩٤ أقل من نصف أهداف المساعدة والتعهدات التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا، المعقود في باريس في عام ١٩٩٠، وانخفاض عدد البلدان المانحة التي استوفت هذه الأهداف بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وقد لقي تحسن أداء المساعدة من جانب بعض المانحين الترحيب، وحثت أقل البلدان نموا المانحين على بذل مزيد من الجهود للوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية والتعهدات التي قُطعت في برنامج العمل المعتمد في مؤتمر باريس، والمعاد تأكيدها في استعراض منتصف المدة الشامل للبرنامج، وفي الدورة التاسعة للأونكتاد.

٥ - وبذل عدد من أقل البلدان نموا جهودا قوية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحرير اقتصاداته، وتقديم حوافز قوية للاستثمار. ورغم هذا لم يكن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي مشجعا. وتم التأكيد على الحاجة إلى وجود مبادرات جديدة مع دعم من جانب المجتمع الدولي من أجل جعل الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً حقيقة واقعة. وينبغي أن يشمل ذلك المساعدة على التصدي للمشاكل الأساسية المتعلقة بالقدرات المحلية ومن بينها تنمية الهياكل الأساسية المحلية، وتعزيز القدرات على جانب العرض. ومن المجالات الأخرى التي تم التركيز عليها تعزيز الإطار التنظيمي الداخلي وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق.

٦ - ولا يزال عبء الديون الواقع على أقل البلدان نموا، وخاصة في أفريقيا، بالغ الإفراط ويشكل معوقا خطيرا لتنميتها. ومما يبعث على القلق بوجه خاص تزايد نصيب أقل البلدان نموا من الالتزامات المتعددة الأطراف في مجموع الدين القائم وفي خدمة الدين. وفي هذا الصدد يعد التقدم الكبير الذي حدث في الأسابيع الأخيرة في معالجة مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، أمرا مشجعا. ومما يتسم بأهمية خاصة الالتزام المتفق عليه من جانب المجتمع المالي الدولي ونادي باريس باتخاذ تدابير إضافية لخفض عبء الدين على البلدان المؤهلة لذلك إلى مستويات محتملة في الحالات التي لا يحتمل أن توفر فيها الآلية القائمة للتخفيف من وطأة الديون الأثر الكافي للتخفيف. وأكدت أقل البلدان نموا على أن فعالية هذه المبادرات سوف تتوقف على طبيعة معايير الأهلية والمرونة في تطبيقها. كما تم تشجيع الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس، على اتخاذ تدابير مماثلة للتخفيف من عبء الدين الخارجي على أقل البلدان نموا.

التجارة الخارجية

٧ - أبرزت نتائج الدورة التاسعة للأونكتاد التحديات التي تطرحها العولمة والتحرير على أقل البلدان نموا، والحاجة إلى تقديم دعم لهذه البلدان لمساعدتها على تجاوز مخاطر التعرض لمزيد من التهميش في هذه العملية. فتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية الآخذة في الاتساع يتطلب هياكل إنتاج تتسم بالكفاءة، وتستطيع مواجهة الطلب الذي يزداد تشددا فيما يتعلق بالنوعية والتكلفة وهياكل التسليم للأسواق الدولية. وهذه المتطلبات تتناقض بشكل حاد مع السمات البارزة لقطاع التصدير في أقل البلدان نموا، فمن هذه السمات النقص الخطير في التنويع وجوانب القصور الواسعة الانتشار في المهارات التنظيمية والإدارية وفي القدرات التكنولوجية والبنية الأساسية المادية وخدمات الدعم مثل التمويل والتسويق والتأمين. وسيحتاج إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي جهودا متضافرة من هذه البلدان ومن المجتمع الدولي. وقد استُرعي الانتباه في هذا الصدد إلى الاستنتاجات المتفق عليها، ٤٣٥ (د - ٤٣).

مرفق

تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال

١ - تركزت المناقشات في الفريق على خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا التي يجري وضعها في منظمة التجارة العالمية وعلى مبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اتخذت مؤخرا لحل مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وترد أدناه بعض النقاط الهامة المنبثقة عن هذه المناقشات.

٢ - لوحظ أن خطة العمل ستساهم، في حالة وضعها وتنفيذها على النحو الواجب، في تعزيز الآفاق التجارية لأقل البلدان نموا واندماجها بسرعة في الاقتصاد والتجارة العالميين اللذين يتجهان الآن بسرعة إلى العولمة والتحرير. كما أن تخفيف الديون يساعد أقل البلدان نموا على تحرير الموارد النادرة ويمكن أن يساعدها في عملية التكيف والإصلاح للتغلب على أوجه الضعف التي تعاني منها هيكليا وأوجه الضعف القائمة على جانب العرض.

٣ - ويتوقع من خطة عمل منظمة التجارة العالمية أن تشمل ثلاثة عناصر: تحسين شروط الوصول إلى الأسواق؛ وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية المعنية في تنفيذ الخطة. وسيُعرض المشروع على المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وسيُدعى إجتماع وزاري لأقل البلدان نموا إلى الانعقاد في تشرين الثاني/نوفمبر لمساعدة هذه البلدان في الإعداد للمؤتمر الوزاري الذي سيُعقد في سنغافورة. وبعد هذا المؤتمر، ستعقد منظمة التجارة العالمية اجتماعا رفيع المستوى للنظر في التعاون والتنسيق فيما بين منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا.

٤ - وأشار بعض المشتركين إلى أن خطة عمل منظمة التجارة العالمية ستكون أداة هامة لتعزيز وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق لكنها قد لا تكفل في حد ذاتها زيادة الصادرات. وسيلزم استكمال الخطة بأعمال تهدف إلى التغلب على العقبات القائمة على جانب العرض بايجاد الهياكل الأساسية البشرية والمادية والمؤسسية اللازمة، وترفيع القدرة التكنولوجية، وتقديم الدعم لتحسين التجارة والسياسات المتصلة بها. وأشير إلى الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم المالي لحل القيود الأطول أجلا.

٥ - وألقيت الأضواء على التعاون الجاري بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا في مجال التجارة. وينبغي أن يعمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية معا من أجل بلورة إجراءات محددة وتنفيذها. وشدد بعض أعضاء الفريق على ضرورة ألا تقتصر المساعدة التقنية على الحلقات الدراسية وتوفير الخبراء، بل ينبغي أن تساعد على مواجهة المشاكل الجوهرية التي تفرض قيودا على القدرة الانتاجية لأقل البلدان نموا. وينبغي أن تتفق هذه المساعدة تفصيلا مع

الاحتياجات الخاصة لكل بلد من أقل البلدان نموا. ويلزم اتباع نهج متعدد التخصصات في برامج المساعدة المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٦ - وتناول الفريق مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نموا. فقد وضعت معظم أقل البلدان نموا سياسات متحررة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن حجمه في هذه البلدان ظل ضئيلا. ولاحظ بعض المشتركين أن المشكلة ليست في السياسات ولكن في أوجه الضعف الهيكلي في أقل البلدان نموا. ويُفضل المستثمرون الأجانب الاستثمار في البلدان التي تتمتع بهياكل أساسية أحسن حالا، وهو ما لا يتوافر في أقل البلدان نموا. وأوصى هؤلاء الأعضاء بأن تعمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدما والمنظمات الدولية معا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا.

٧ - وناقش الفريق أيضا مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اتخذت مؤخرا بشأن مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك في الـ ٤١ بلدا التي ينطبق عليها هذا الوصف ٢٩ من أقل البلدان نمواً. وذُكر للفريق أن المبادرة استهدفت حل مشاكل الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتخفيض عبء الديون الخارجية إلى مستويات يمكن احتمالها لكفالة عدم تعريض عمليات التكيف والاصلاح في هذه البلدان للمخاطر الناشئة عن المديونية. ولن تتوخى الإجراءات التي ستُتخذ بموجب هذه المبادرة إلا بعد قيام البلد المدين بإثبات قدرته على استخدام الدعم الذي سيُقدم له استخداما جيدا وعن طريق تقديم سجل مرض لأداء السياسة العامة. وتبلغ التكلفة التقديرية للمبادرة نحو ٥,٥ مليار دولار وسيقوم بتمويلها مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي والصناديق التابعة للبنك الدولي، ونادي باريس، التي ينبغي أن يبلغ نصيبها ٨٠ في المائة في تخفيف الديون. وقد لا تشمل العمليات شروطا أقل للبلدان المدينة المشاركة.

دال - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٦ (د - ٤٣): التنمية في أفريقيا*

١ - وفقا للمحصّلة النهائية للدورة التاسعة للأونكتاد المتمثلة في الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وخاصة الفقرة ١٠٧ (ج) (انظر A/51/308)، استعرض المجلس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ونظر في إسهام الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا. وعقد المجلس أيضا اجتماعا لفريق من المتخصصين بشأن الحالة في أفريقيا، بمشاركة وزراء وسفراء**.

---

* عممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.4.

** للاطلاع على تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة بشأن اجتماع الفريق، انظر المرفق أدناه.

٢ - ولاحظ المشتركون في مناقشات المجلس والفريق، أن الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية في مجالات مختلفة أدت إلى تحسن ملحوظ في أدائها الاقتصادي الشامل، إذ هبط عدد البلدان التي سجلت نموا سلبيا إلى ٣ بلدان في عام ١٩٩٥ فيما ارتفع عدد البلدان التي حققت هدف النمو بنسبة ٦ في المائة في السنة وبلغ ١٢ بلدا مع نهاية عام ١٩٩٥. وأحاط المجلس علما بالإصلاحات المؤسسية والسياسية وإصلاحات السياسات التنظيمية والاقتصادية التي قامت بها بلدان أفريقية عديدة بغية تأمين سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتسهيل تدفق الاستثمار إلى بلدانها، وتعبئة مدخراتها المحلية، وتنمية مواردها البشرية، وتطوير قاعدة الانتاج والتصدير لاقتصاداتها.

٣ - وأحاط المجلس علما أيضا بجهود المجتمع الدولي لدعم الجهود الأفريقية وذلك، في جملة أمور، من خلال التخفيف من عبء الديون، ومد نطاق الأفضليات التجارية، وآليات التعويض في مجال الصادرات، وتدفقات الموارد على أفريقيا، ومختلف برامج المساعدة التقنية والمالية المقدمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٤ - وأعاد المجلس تأكيد الاستنتاجات المتفق عليها لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وطلب إلى جميع الشركاء في التنمية تنفيذ التوصيات الواردة في الاستنتاجات في أقرب وقت ممكن. وبهذا الخصوص طلبت الاستنتاجات إلى الأونكتاد القيام بتنفيذ المسؤوليات المسندة إليه في إطار البرنامج الجديد.

٥ - ويمكن أن يشمل دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) استمرار ومواصلة تطوير برنامجه للكفاءة في التجارة لصالح البلدان الأفريقية التي يهمها الأمر؛

(ب) تحسين خدمات دعم التجارة الميسرة للتجارة والصادرات؛

(ج) دعم صياغة سياسات وطنية مشجعة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) دعم صياغة سياسات وطنية مشجعة لتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومسائل الخصخصة؛

(هـ) مساعدة البلدان الأفريقية على الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، ومساعدتها على تطوير قدرتها التفاوضية في مجال التجارة، وتحسين قدراتها وسياساتها في مجال المنافسة؛

(و) المساعدة في تحقيق تعاون البلدان الأفريقية التي يهمها الأمر في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا من خلال مشاريع تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة إلى البلدان المعنية؛

(ز) استخلاص الدروس الإنمائية ذات الصلة من التجارب الإنمائية الناجحة لبلدان أخرى، والتعمق في دراسة المشاكل الإنمائية المحددة التي تهم أفريقيا والبلدان الأفريقية والتعاون الاقتصادي الأفريقي ولها صلة بذلك؛

(ح) الإسهام في التنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشجيع استخدام أدوات إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدّرين؛

(ط) تقديم الدعم المستمر لإدارة الديون.

٦ - ويدعو المجلس المانحين إلى تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية إلى الأونكتاد من أجل تنفيذ أنشطته في البلدان الأفريقية وتمويل برامج المساعدة التقنية اللازمة.

٧ - وينبغي أن تتعاون أمانة الأونكتاد على نحو وثيق وأن تنسق عملها وإسهامها مع المنظمات الدولية والإنمائية الأخرى، وبشكل خاص مع منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمات الإقليمية/ دون الإقليمية.

٨ - ويرجى من الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير إلى دورة تنفيذية للمجلس بشأن الطريقة التي سينفذ بها المقترحات أعلاه. ويرجى أيضا من الأمانة تقديم تقرير إلى دورة المجلس المقبلة عن التقدم المحرز في هذه الأنشطة وتنفيذها والمشاكل المعترضة في تنفيذها، إن كانت هناك أية مشاكل.

٩ - وينبغي تنظيم النظر في البند المتعلق بأفريقيا في المجلس بطريقة تسمح بإجراء تبادل عام للآراء، فضلا عن إجراء نقاش غير رسمي مركّز بمشاركة الخبراء. ويجب أن تركز وثائق الأمانة على موضوعات محددة. ويجب أن يهدف نظر المجلس في ذلك إلى إبراز المجالات لاتخاذ إجراءات محددة.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

مرفق

تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعنى بالبند ٥ من جدول الأعمال

١ - تناول أعضاء الفريق القضايا التالية:

المشاكل والتوقعات الأساسية بالنسبة لأفريقيا؛

دور وأهمية السلم والأمن والاستقرار السياسي في تنمية أفريقيا؛

إمكانات تكرار تجربة شرق آسيا؛

دور الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل أفريقيا.

٢ - لقد كان بإمكان أفريقيا أن تصبح أغنى القارات، لكنها الآن أشدها فقرا نتيجة لبعض أوجه القصور في سياساتها الداخلية، ووجود بيئة خارجية معاكسة، وبسبب الكوارث من صنع البشر كالحروب الأهلية والمنازعات المدنية، والكوارث الطبيعية. وقد ازداد بالفعل عدد البلدان الأفريقية المصنفة باعتبارها من أقل البلدان نموا - ويوجد الآن في أفريقيا ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ مجموعها ٤٨ بلدا. وقد تراجع نصيب أفريقيا في كل من الإنتاج العالمي والتجارة العالمية، وما زالت تخفق في جذب ما يكفي من استثمار أجنبي مباشر. ويُعد معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الأدنى في العالم. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية الشاملة، يضع تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦[٣] غالبية البلدان الأفريقية في أسفل السلم.

٣ - وفقا للالتزامات المقدمة في برنامج العمل الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، حققت البلدان الأفريقية الآتي: أدخلت سياسات تحريرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ونفذت برامج للخصخصة؛ وأدخلت إصلاحات مالية وسياسية وزادت من الشفافية والمحاسبة؛ ودعَّمت ورشَّدت التجمعات الاقليمية؛ وأنشأت آليات لمنع المنازعات وإدارتها وحلها. وبالرغم من هذه الجهود، لم يحدث تغيُّر في وضعها.

٤ - وتم تعيين بعض العوامل الداخلية باعتبارها مسؤولة عن فشل أفريقيا في وقف تدنيها، منها:

(أ) عدم كفاية أو عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية؛

(ب) غياب الإدارة السليمة (العرقية، نقص الشفافية، الانقلابات العسكرية، الفساد وغياب حكم القانون)؛

(ج) أوجه الضعف في جانب العرض - نقص التنويع، جوانب الضعف الهيكلي (قاعدة ضيقة للانتاج والتصدير، عدم القدرة على المنافسة في التجارة العالمية)؛

(د) الكوارث الطبيعية - الجفاف والتصحُّر؛ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٥ - وكذلك، عيَّن أعضاء الفريق عددا من المشاكل على الجبهة الخارجية، منها:

(أ) مديونية البلدان الأفريقية التي تشكل القيد الرئيسي (تسدد بعض البلدان ٥٠ في المائة من حصائل صادراتها لخدمة الفوائد على ديونها، ويزيد مجموع دينها القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ضعف المتوسط للبلدان النامية الأخرى المدينة)؛

(ب) انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة الى أفريقيا: متلازمة إجهاد أفريقيا؛ أفريقيا تخسر أمام مناطق أخرى في مجال تدفقات الموارد ونقص الإرادة السياسية؛

(ج) معدلات تبادل تجاري غير مواتية، بالنظر خاصة الى التجارة في السلع الأساسية؛

(د) مشاكل الوصول الى الأسواق والقضايا المتصلة بما بعد جولة أوروغواي (جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)؛

(هـ) فشل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي البعيدي الأثر.

٦ - وفي الإشارة الى طريق التقدم، أكَّد أعضاء الفريق على ما يلي:

(أ) الاعتماد على الذات، مع تكثيف الجهود لتيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. ودعا أعضاء الفريق الى زيادة المساعدة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي لمثل هذه الترتيبات التعاونية؛

(ب) بناء السلم وحل المنازعات، بما في ذلك القضاء على الأسباب الرئيسية للصراع الاجتماعي (وهذا مجال أساسي يحتاج الى اهتمام عاجل)؛

(ج) تعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

(د) الاستثمار في نقل التكنولوجيا، وربطه بالتكنولوجيات المحلية وتنمية الموارد البشرية.

٧ - ودعا أعضاء الفريق المجتمع الدولي إلى ما يلي:

(أ) تحقيق إلتزاماته بتيسير انتعاش وتنمية أفريقيا، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتقديم مساعدة هادفة؛

(ب) الاعتراف بأهمية تنفيذ البرامج الدولية القائمة لصالح أفريقيا؛

(ج) التعامل بفعالية مع الدين الخارجي الأفريقي؛

(د) زيادة تدفقات الموارد على أفريقيا، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(هـ) دعم جهود أفريقيا في مجال التنويع؛

(و) إنشاء آليات مناسبة لمعالجة التدهور في معدلات التبادل التجاري؛

(ز) تقديم المساعدة الى آليات التعاون دون الإقليمي.

٨ - ولاحظ أعضاء الفريق وجود وفرة في البرامج الدولية المعنية بأفريقيا تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة وأنها فشلت في تحقيق نتائج ملموسة. والواقع أن الحالة ظلت تتدهور أثناء تنفيذ هذه البرامج. والى جانب الإفتقار الى الإرادة لتنفيذ هذه البرامج، من حيث كفاية الموارد، كان التنسيق سيئا داخل منظومة الأمم المتحدة، لذلك رحّب أعضاء الفريق بالمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا على أمل أن تحسّن من التنسيق. إلا أنهم حذروا بأن هذه المبادرة ينبغي ألا تكون بديلا عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بل تكون عاملا حفازا ييسر تنفيذه.

٩ - وشملت القضايا المتعلقة بدور الأونكتاد: (أ) الخصائص المحددة بشأن إسهام الأونكتاد في المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا فيما يتعلق بالتجارة وفرص الوصول الى الأسواق؛ (ب) وما إذا كان يتعيّن على الأونكتاد أن يمارس دور الوكالة الرائدة في الاستثمار، الذي يشكل جزءا من المبادرة الخاصة.

١٠ - وأحاط أعضاء الفريق علماً بالأنشطة التي نفّذتها في أفريقيا مختلف الحكومات المانحة. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية في طوكيو، اضطلعت الحكومة اليابانية بعدد من الأنشطة كمتابعة للمؤتمر شملت: محفل آسيا/أفريقيا (باندونغ، بإندونيسيا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)؛ وحلقة العمل الأفريقية لشرق وجنوب أفريقيا المعنية بتطبيق إعلان طوكيو (هراري، تموز/يوليه ١٩٩٥)؛ واجتماع فريق للخبراء بشأن المالية العامة، وتنمية القطاع الخاص، والتجارة والزراعة، وتنمية الموارد البشرية وتنمية الهياكل الأساسية (سيشيل، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥). كما ورد ذكر عدد من المبادرات الأخرى التي اتخذتها حكومة اليابان.

١١ - وفي فترة ما بعد جولة أوروغواي، يتعين على أفريقيا أن تنتظر تنفيذ الالتزامات المقدمة لصالحها. والسابق لأوانه لذلك التطرق الى مسألة المفاوضات المتعلقة بالاستثمار. إن الأونكتاد هو المنظمة الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية التي يمكنها دراسة القضايا المتعددة الأبعاد، وإجراء المناقشات غير الرسمية والإسهام في نوعية هذه المناقشات. وهو ما يمثّل طريقة طبيعية لإنضاج هذه القضايا قبل الدخول في أية مفاوضات.

١٢ - وأخيرا، أشاد أعضاء الفريق بالنرويج واليابان لما بذلاه من جهود لتقديم المساعدة والدعم لأفريقيا.

هاء - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٧ (د - ٤٣): أنشطة التعاون التقني*

وافق مجلس التجارة والتنمية على ما يلي:

'١' أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد استكمال استراتيجية وخطة التعاون التقني قبل نهاية عام ١٩٩٦، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على أساس مقررات ميدراند ذات الصلة والاقتراحات الواردة في تقريره (TD/B/43/7) والتعليقات التي أبديت عليها؛ وأن يراعي الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء خلال عملية التشاور سالفة الذكر بشأن اتجاهات برنامج التعاون التقني للأونكتاد لعام ١٩٩٥ ومضمونه؛

'٢' أن توضع استراتيجية خطة عام ١٩٩٧ والعامين التاليين له وأن ينظر فيها في الدورة التنفيذية للمجلس في أوائل عام ١٩٩٧؛

'٣' أن يدعو إلى تقديم تبرعات الى صندوق الأونكتاد الاستئماني المقترح لصالح أقل البلدان نموا؛

'٤' أن يرحب بالمشاورات بين الأمين العام للأونكتاد ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المسائل المتصلة بالتجارة والاستثمار، وخاصة في ضوء غايات التنمية البشرية المستدامة في البرامج التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يدعو الأمين العام إلى إبلاغ المجلس دوريا بالتقدم المحرز في سير هذه المشاورات؛

---

* عممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.2، الفرع باء.

'٥' أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد، تنفيذا للفقرة ٩٩ من "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (انظر A/51/308)، استعراض ترتيبات التعاون القائمة، وعقد ترتيبات رسمية عند الاقتضاء، مثل مذكرات التفاهم مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ على أن تكون هذه الترتيبات شفافة، وأن تناقش مع الدول الأعضاء، وأن تتناول إمكان إقامة فرق عمل مشتركة بين الوكالات، وأن يرحب بالبرنامج المتكامل من أجل أفريقيا الذي بدأه الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ويقترح إجراء تقييم لتنفيذ ذلك البرنامج.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص أعده رئيس اللجنة الثانية للدورة*

١ - أجرت الوفود مناقشة مفيدة وواسعة النطاق بشأن موضوع التعاون التقني للأونكتاد. وجرى تبادل بنّاء لوجهات النظر بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، التي نظرت في الاتجاهات الماضية والآفاق المنتظرة في ضوء نتائج الأونكتاد التاسع بشأن التعاون التقني، على أساس الوثائق التي أعدتها الأمانة (TD/B/43/7 والمرفق الإحصائي).

٢ - وأبدي رأي حظي باتفاق واسع يؤكد ضرورة التنفيذ العاجل للأحكام التي وضعت في ميدراند بشأن التعاون التقني. وطلب إلى الأمانة أن تعد في أقرب وقت ممكن مشروع الاستراتيجية اللازمة للربط بين البرنامج العادي والبرامج الخارجة عن الميزانية والخطة الثلاثية المتجددة للتعاون التقني، لكي يبحثها المجلس ويعتمدها في وقت مبكر عام ١٩٩٧ على أساس تعليقات الوفود واقتراحات الأمين العام للأونكتاد، على أن تكون خطة عام ١٩٩٧ متاحة قبل نهاية عام ١٩٩٦.

٣ - وارتئي أيضا أن الأونكتاد يحتاج إلى زيادة تركيز برنامج التعاون التقني وأن يستند في ذلك إلى أولويات برنامج عمله وإلى المجالات المحددة في الفقرة ٩٧ من النتائج النهائية للدورة التاسعة للأونكتاد (انظر A/51/308). وأشير إلى أن الأمر يقتضي أن يرتكز ذلك على طلبات البلدان المستفيدة. وكان هناك اتفاق أيضا على وجوب أن تعكس الاستراتيجية والخطة تركيز التعاون التقني على الأنشطة ذات المنحى العملي التي تسهم فعليا في تحقيق التنمية على المستوى القطري أو الاقليمي.

٤ - وأحاطت لجنة الدورة علما أيضا بالاتجاهات القائمة في تعبئة الموارد واستخدامها. ورحبت بالزيادة في المساهمات المقدمة للصناديق الاستئمانية للتعاون التقني للأونكتاد من المصادر الثنائية والمصادر الأخرى، التي ينبغي مواصلة تعبئتها على نحو يتمشى مع أولويات الأونكتاد.

* عُمم من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.2، الفرع ألف.

٥ - وأُعرب عن القلق إزاء الانخفاض المطلق والنسبي في أنشطة المساعدة التقنية في أقل البلدان نموا، بما يناقض الأولويات المتفق عليها في ميدراند. وفي معرض التذكير بنتائج ميدراند، ظهر اتفاق على أن البلدان الأشد احتياجا - وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا - ينبغي منحها أولوية في المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وأن تنعكس هذه الأولوية بشكل كامل في الاستراتيجية والخطة الثلاثية للتعاون التقني.

٦ - وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية والخطة أيضا إنشاء صندوق استئماني للأونكتاد لصالح أقل البلدان نموا - وهو أمر يُنظر إليه على أنه أداة إيجابية لتعزيز سياسة الدورة التاسعة للأونكتاد الرامية إلى إعطاء أولوية لهذه البلدان. وأعربت بعض البلدان عن استعدادها للنظر نظرة مواتية في تقديم مساهمات للصندوق. وينبغي ألا يؤثر إنشاء مثل هذا الصندوق على جهود الأمانة الرامية إلى تركيز الأولوية على أقل البلدان نموا في أنشطة التعاون التقني الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد خارج نطاق الصندوق. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى إجراء المشاورات المعتزمة مع الأمين العام للأونكتاد بهذا الشأن.

٧ - وشدد المتكلمون باسم مجموعات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا وآسيا على ما يساورهم من قلق من أن تكون الزيادة التي شهدتها أنشطة التعاون التقني للأونكتاد مؤخرا في وسط وشرق أوروبا جارية على حساب برامج الأونكتاد في البلدان النامية ومعوقة لتوجه الأمانة وقدرتها على دعم هذه البرامج. وأكدت جميع الوفود على أهمية تخطيط وتنفيذ برنامج الأونكتاد للتعاون التقني وفقا لأحكام الفقرة ٩٥ من "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (المرجع نفسه).

٨ - وعلَّق ممثلو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أهمية كبيرة على أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في منطقتهم، واتفقوا على أن هذه البرامج ينبغي ألا تعرض للخطر العمل التنفيذي للأونكتاد دعما للبلدان النامية.

٩ - وكان هناك تأكيد قوي على عملية الرصد والتقييم باعتبارها عنصرا هاما في تحسين فعالية التعاون التقني وتركيز الأنشطة على النتائج والتأثير. وارتئي أن الأمر يحتاج إلى ثقافة للتقييم حتى يتسنى إدراج الدروس المستفادة من التجربة في مرحلة تصميم أنشطة التعاون التقني.

١٠ - وأشير إلى عدة برامج للتعاون التقني حـُددت في الوثيقة الختامية للدورة التاسعة للأونكتاد، باعتبار أنها توفر مستوى عاليا من المشورة والدعم للبلدان المستفيدة. وأشير بصفة خاصة إلى الحاجة إلى بذل المساعدة في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، بما فيها في القضايا الجديدة والآخذة في الظهور وقانون المنافسة والاستثمار. وشدد بعض الوفود على الحاجة إلى التعاون التقني في مجال التجارة مع البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان التي تشرع في الانضمام إلى هذه المنظمة. ومن البرامج الأخرى التي أثنت عليها الوفود: إدارة الديون، وبرنامج تطوير المشاريع للقرن ٢١، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي، وبرنامج التدريب التجاري والكفاءة في التجارة، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية وشبكة نقاط التجارة العالمية. وطالب بعض الوفود بمزيد من التعاون التقني لقطاع السلع الأساسية، في ضوء أهمية هذا القطاع لعدد من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا.

١١ - وأيد عدة وفود اقتراح دعوة البلدان التي تستعمل البرامج الحاسوبية للأونكتاد - وهي نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام رصد الديون والتحليل المالي - إلى الإسهام في التكاليف المترتبة على الصيانة المنتظمة وخدمات الدعم المتصلة بها، على أن يكون مفهوما أن يعكس مستوى "رسوم المستعمل" القدرة على الدفع، غير أن بلداناً أخرى رأت أن الاقتراح في حاجة إلى مزيد من الدراسة قبل تطبيقه. وقُدم طلب بإعفاء أقل البلدان نموا من رسوم المستعمل المشار إليها. واقترحت بعض البلدان المانحة زيادة تطوير مفهوم تقاسم التكاليف في تمويل برنامج التعاون التقني للأونكتاد.

١٢ - ورحبت لجنة الدورة بالتعاون المتزايد مع المنظمات الأخرى في إعداد برامج التعاون التقني المشتركة وتنفيذها. وأشير بوجه خاص إلى برنامج التعاون التقني المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أجل تنمية تجارة أفريقيا في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، كمثال لمنافع التعاون فيما بين الوكالات. وجرى التشديد على ضرورة إجراء تقييم لتنفيذ هذا البرنامج. كما أشير إلى أهمية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مجالات الاستثمار وتنمية المشاريع.

١٣ - وأعرب عن القلق بشأن الانخفاض الحاد فيما يوفَّر من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع التعاون التقني في مجالات التجارة والاستثمار التي ينفذها الأونكتاد. وأعرب عدد من الوفود عن رأي مؤداه أن التعاون التقني من أجل التجارة والاستثمار يعزز أهداف التنمية البشرية المستدامة. ولهذا الغرض سيكون التعاون الأوثق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفيدا في تمكين الأونكتاد من تعزيز الأهداف المحددة في ميدراند. ورحبت الوفود باستئناف حوار أنشط بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بشأن هذه المسألة. كما أشير إلى أن البلدان المستفيدة يمكن أن تدرج طلبات التعاون في مجال التجارة والاستثمار في برامجها الوطنية التي يمولها مانحون خارجيون بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واو - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للأونكتاد، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١ - تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في ضوء التقرير الشفوي المقدم من رئيس اللجنة الثانية للدورة وبعد موافقة مكتب المجلس، إرجاء النظر في البند ٧ (أ) من جدول الأعمال الى الدورة العادية القادمة للمجلس.

٢ - تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٨ (د-٤٣): اشتراك خبراء البلدان النامية*

١ - تبادل مجلس التجارة والتنمية الآراء في مسألة تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد بما في ذلك تمويل هذا الاشتراك. وشملت المناقشة القضايا الواردة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3. واتفق عموما على أن اجتماعات الخبراء التي دعي إليها في "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" تتطلب الاشتراك النشط من جانب الخبراء من كل المناطق المهتمة من أجل الاستفادة من ارتفاع مستوى الخبرة التقنية. وتم التسليم بأن التكاليف التي ينطوي عليها ذلك قد تسبب مشاكل للبلدان النامية خاصة أقل البلدان النامية بينها، وأن ثمة حاجة الى اتخاذ تدابير لتيسير اشتراك الخبراء من البلدان النامية بما في ذلك توفير أساس للتمويل يكون ثابتا ويمكن التنبؤ به.

٢ - وتم أثناء المناقشة استعراض الخيارات المقدمة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3. واتفقت الوفود على أن كثيرا من المسائل لا يزال يحتاج إلى توضيح، بما في ذلك قضايا التمويل طويل الأجل وإمكانية استخدام الميزانية العادية لهذا الغرض. ولكن اتفق على اتخاذ عدد من التدابير فورا، على أساس مؤقت، لتنفيذ المقررات المتخذة في ميدراند. واعتبر أنه من الضروري أيضا اكتساب قدر من الخبرة في تشغيل الآلية الحكومية الدولية الجديدة قبل اتخاذ أي قرارات طويلة الأجل بشأن الموضوع.

٣ - وكإجراء ملموس، يؤخذ على سبيل التجربة، اتفق المجلس على ما يلي:

(أ) أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن ينشئ، بعد مشاورات مع الدول الأعضاء، صندوقا استئمانيا الغرض منه تعزيز اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد المشار إليها في الفقرة ١١٤ من "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" والتي جاء فيها على وجه التحديد أنه: "ينبغي تسمية الخبراء من قبل الحكومات، وينبغي أن تتوفر لديهم خبرة ثابتة وأن يعملوا في اجتماعات الخبراء بصفتهم الشخصية". وينبغي أن يستند الأمين العام في قراراته بشأن تعزيز اشتراك خبراء البلدان النامية إلى مبدأ التمثيل الجغرافي العادل واحتياجات المستفيدين؛

(ب) أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يبدأ عملية جمع الأموال وأنشطة الصندوق الاستئماني في أسرع وقت ممكن؛

---

* عُممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.4. ولدى اعتماد هذه الاستنتاجات المتفق عليها قرر المجلس أن يضم إليها بيان الموقف الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يستكشف سبل زيادة اشتراك خبراء البلدان النامية وتمويل نفقات السفر وبدل الإعاشة. وينبغي على الأخص إيلاء الاعتبار لاستخدام أساليب الاتصال الحديثة؛

(د) أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن ينظر أيضا في إمكانية تعزيز اشتراك خبراء البلدان النامية من خلال الاستخدام الحكيم لصلاحياته في دعوة الخبراء الذين يساهمون في أعمال الأمانة وتمكينهم من الاشتراك أيضا في اجتماعات الخبراء؛

(هـ) أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى المجلس في أقرب وقت ممكن تقريرا عن القرار المتخذ في ميدراند بأنه "بغية تعزيز قدرات الأونكتاد، بما في ذلك قدرات التعاون التقني، ينبغي استكشاف سبل ووسائل ضمن القواعد والأنظمة المالية القائمة في الأمم المتحدة، من أجل إعادة تخصيص جزء من الوفورات الناشئة عن تحسين فعالية الكلفة الاجمالية" (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣)؛

(و) أن يقوم في دورته العادية المقبلة، بعد إجراء التحضيرات الكافية، بتقييم هذه التدابير وأثرها على تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية، على أساس تقرير يعده الأمين العام للأونكتاد في هذا الصدد؛

(ز) أن يقرر في دورته العادية المقبلة، متابعة أو عدم متابعة عناصر الخيار الأول الواردة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3، في ضوء التقييم المذكور أعلاه والحالة المالية للصندوق.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

مرفق

بيان للولايات المتحدة الأمريكية

١ - إننا نقدر الجهود التي بذلها رئيس اللجنة الثانية للدورة خلال الأسبوعين الماضيين لمساعدة الوفود في التوصل إلى حل توفيقي بشأن القضايا المعروضة علينا. وكان وفد الولايات المتحدة مشاركا نشطا في كل اجتماع ونحن نؤيد النتائج بوجه عام.

٢ - ويأسف وفدي من أنه بينما تؤيد الولايات المتحدة إنشاء صندوق استئماني تحت رئاسة الأمين العام للأونكتاد يكون الغرض منه تعزيز اشتراك البلدان النامية في عمل الأونكتاد، فإنها لا تستطيع أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن محصلة اجتماع فريق الاتصال المعني بتمويل الخبراء. وعليه، يطلب وفدي إرفاق هذه التعليقات مباشرة بالاستنتاجات النهائية المتفق عليها لفريق الاتصال المعني بتمويل الخبراء، الآن وفي أي محصلة أخرى للدورة الحالية للمجلس.

٣ - ويعرف الكثيرون منكم أننا اقتربنا من حل نقاط كثيرة بشأن اقتراح تطلعي يستند إلى المشروع الأصلي نفسه للرئيس، حين تم إدخال اقتراح جديد أكثر إيجازا ينقل إلى الأمين العام للأونكتاد مسؤولية وسلطة إنشاء وتشغيل صندوق استئماني يعزز على نطاق واسع اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد. وأعربنا عن رأينا بأن الاقتراح الجديد، وإن كان إيجازه مستصوبا، إلا أنه غير متوازن.

٤ - وذكر وفدي وقت تقديم هذا الاقتراح أن ما نحتاجه هو إما الإبقاء على التفصيل البالغ للجهد الأول الذي كاد يقترب من الاكتمال والذي يتضمن منظورات كل الدول الأعضاء، أو تجريد الاقتراح المقدم أخيراً من عناصره الأساسية، أي أن نطلب إلى الأمين العام للأونكتاد إنشاء صندوق استئماني غرضه تحسين اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد.

٥ - ومن سوء الحظ، ورغم ما بذله وفدي من أقصى الجهود، أننا خرجنا بورقة مهجنة تضم عناصر يحبذها بعض الوفود، لكنها تغفل عناصر تحديد الأولويات، والاستفادة المثلى من الموارد، وتقاسم التكاليف، وغيرها من العناصر التي تمثل أهمية حيوية مطلقة لوفدي. لقد حظيت بعض هذه العناصر باتفاق في النسخة الأولى، لكن الوفود رفضت بعد ذلك السماح بإدراجها في الوثيقة النهائية. إن غياب تلك العناصر الحيوية يجعل المضمون الشامل للفقرات التي تتضمن بعض العناصر القيّمة متعارضا مع آراء وفدي الثابتة والمعروفة بشأن المسألة الشاملة المتعلقة باشتراك الخبراء. كما أن الأخذ بصياغة أخرى تخل هذه العيوب بتوازنها، يوحي خطأ بنتيجة حتمية لعملية مشروع التجربة لا يمكننا قبولها.

٦ - ولا يمكننا تحديدا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن العبارة الأخيرة الواردة في الفقرة ١ من الاستنتاجات المتفق عليها والتي تشير إلى "حاجة" الأونكتاد إلى توفير "أساس للتمويل يكون ثابتا ويمكن التنبؤ به". إن مثل هذا القول يشير بوضوح وعلى سبيل الحصر إلى رد أحادي البعد، يتمثل في بند

للميزانية العادية، وهي مصدر التمويل الوحيد الذي يكون مستقرا ويمكن التنبؤ به بحق، لكنه حل سيعارضه وفدي بشدة. وكان من الممكن حل ذلك بإدراج عدة طرائق لاحقا طلبتها الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني، لكن وفودا أخرى كانت غير راغبة في إدراجها في المشروع النهائي. وعليه، ينبغي حذف العبارة التي تبدأ بـ "بما في ذلك توفير ...".

٧ - وفي الجملة الثانية من الفقرة ٢، يدرج النص إشارتين فقط تركزان معا على استخدام موارد الميزانية العادية باعتبارهما يمثلان الرد على مسائل اشتراك الخبراء. وهذا القول، مرة أخرى، أحادي البُعد ويشير إلى نتيجة حتمية وغير مقبولة لمشروع تجربة الصندوق الاستئماني.

٨ - ومن جديد، تشير الجملة الأخيرة من الفقرة ٣ (أ) على سبيل الحصر، ومن خلال إشارتها إلى "التمثيل الجغرافي العادل" إلى تمويل سفر الخبراء باعتباره الحل لقضايا اشتراك الخبراء. وينبغي إدراج عبارة "من جملة أمور" بعد عبارة "خبراء البلدان النامية" في هذه الجملة.

٩ - وتمد الفقرة ٣ (ج) هذا التركيز الأحادي البُعد إلى خصائص السفر وبدل الإعاشة، مفترضة سلفاً تمويل الاثنين بما يشمل كل عناصر تكاليف السفر، بدلاً من التركيز على تقاسم التكاليف كما اقترحت الولايات المتحدة. وتقلل الفقرة إلى أدنى حد من الخيارات الأخرى الكثيرة غير المتصلة بالسفر لتعزيز اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد. وينبغي إعادة تسمية الفقرة بكاملها لتصبح الفقرة ٣(ب) وتعديلها كما يلي: "يرجو من الأمين العام أيضا أن يستكشف سبلاً أخرى لزيادة اشتراك خبراء البلدان النامية، بما في ذلك اللجوء إلى أساليب الاتصال الحديثة".

١٠ - وأخيرا، فإن العبارة الواردة في منتصف الفقرة ٣ (ز) تفترض سلفاً مرة أخرى حلا أحادي البُعد تم تحديده باعتباره الخيار الأول لورقة غرفة المؤتمرات ذات الصلة. وهذا الخيار غير مقبول لأسباب عديدة على رأسها اعتماده على تمويل الميزانية العادية. وينبغي تعديل هذه العبارة الواردة في منتصف الفقرة لتصبح كما يلي "متابعة أو عدم متابعة خيارات أخرى، بما في ذلك عناصر الخيارات الواردة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3".

١١ - وكما أوضحنا منذ بداية انعقاد هذا المجلس، تؤيد الولايات المتحدة إنشاء صندوق استئماني يكون غرضه تعزيز اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد، أي العنصر الوارد في النصف الأول من الفقرة ٣ (أ) من الاستنتاجات المتفق عليها. لكننا لا نستطيع أن نشارك في توافق الآراء بشأن نقاط أخرى تمثل إما خلفية لهذه القضية، أو آراء حددت باعتبارها آراء فريق الاتصال برمته، أو طرائق مقترحة، أو خيارات للنظر مستقبلا.

١٢ - ونلاحظ أن الفقرة الحالية ٣ (أ) تطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن ينشئ الصندوق الاستئماني بعد مشاورات مع الدول الأعضاء. وإننا نتطلع إلى تعريف الأمين العام بآرائنا بشأن الإنشاء المناسب لصندوق

استئماني واستخداماته المناسبة المحددة أولوياتها من أجل إقامة آليات تقنية وإجرائية وغيرها لتعزيز اشتراك الخبراء في كل جهاز الأونكتاد.

زاي - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

١ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١ - كان معروضا على المجلس، عند نظره في البند الفرعي ٨ (أ)، تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والعشرين[٤]، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/ مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقد عـُمم هذا التقرير على المجلس وصدر بغلاف مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/43/3).

٢ - وأحاط المجلس علما، في جلسته ٨٨٠ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والعشرين.

٢ - تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٣ - كان معروضا على المجلس، عند نظره في البند الفرعي ٨ (ب)، تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (ITC/AG(XXIX)/157)، الذي تم تعميمه على المجلس وصدر بغلاف مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/43/4).

٤ - وقدم نائب رئيس الفريق الاستشاري المشترك (أوروغواي) التقرير فقال إن الفريق أعاد بشدة تأكيد وثاقة صلة ولاية منظمة التجارة العالمية وأهميتها في البيئة التجارية المعاصرة، وإنه يؤيد كليا جهود المدير التنفيذي المستمرة من أجل تحسين كفاءة المنظمة، وخاصة من خلال الإصلاح المؤسسي وتوثيق العلاقات مع هيئاتها الرئيسية. وأعرب عن التقدير لأنشطة التعاون التقني التي قام بها مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٥ والتي رأى أنها تتميز بالواقعية وتهدف في توجهها إلى تحقيق النتائج، وتستجيب لاحتياجات البلدان وإمكاناتها من أجل تشجيع التجارة وتنمية الصادرات. وقال إن الفريق رحب بمبادرة مركز التجارة الدولية الرامية إلى وضع بيان بمهمته، وأعرب عن تأييده الكامل لصياغة استراتيجية مركز التجارة الدولية، وتحديد الخدمات الأساسية، والقيم وطريقة العمل فيه. كما أحاط علما بمساهمة مركز التجارة الدولية في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأشار إلى تأييد الفريق الذي أبداه في دورته الثامنة والعشرين للاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق استئماني عالمي، وأعرب عن ارتياحه لإنشاء هذا الصندوق الاستئماني العالمي ولسير العمل في لجنته الاستشارية بفعالية.

٥ - واختتم كلمته مشيرا إلى أن ممثلي الحكومات أعلنوا في الدورة التاسعة والعشرين، سيراً على ممارسة كل عام، عن تبرعات مؤكدة أو محتملة لمركز التجارة الدولية. وأعرب باسم الفريق عن امتنانه لحكومات ألمانيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والهند، وهولندا، واليابان، على ما قدمته من دعم.

٦ - وأحاط المجلس علما، في جلسته ٨٨٠ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين (ITC/AG(XXIX)/157).

حاء - مسائل أخرى

١ - استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٩ (د - ٤٣):
سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات*

١ - اتفق مجلس التجارة والتنمية على أن مناقشته تمثل بداية لعملية تستهدف تنفيذ المقررات التي اتخذت في ميدراند، وأن الغرض الرئيسي من استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات هو النهوض بنوعية وتأثير منشورات الأونكتاد وتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة.

٢ - وأيد المجلس النهج المبين في الوثيقة TD/B/43/CRP.4 ومفاده أن يقوم الأمين العام للأونكتاد باستعراض تقرير فرقة عمل الأمانة المعنية بالمنشورات الذي سيكتمل بحلول آذار/مارس ١٩٩٧ وأن يقدم تقريرا إلى المجلس بعد ذلك. وطُلب إلى الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس في دورته التنفيذية المقبلة.

٣ - واتفق المجلس، استنادا إلى ما أجراه من نقاش، على أن يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن تراعي فرقة العمل التابعة للأمانة في استعراضها العناصر التالية:

(أ) الحاجة إلى وضع سياسة مترابطة في مجال الاتصال والإعلام وتحسين التسويق والتوزيع؛

(ب) الحاجة إلى تحقيق أفضل استفادة ممكنة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة، مثل الاستخدام الموسع للنشر الالكتروني، وتوسيع وجود الأونكتاد على شبكة الإنترنت، واستخدام شبكة الإنترنت في التشاور بين الخبراء واستعراض الوثائق، والاتصال بالبعثات التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وفي العناية في الوقت نفسه بحالة البلدان النامية التي لا يتوافر لها حتى الآن سبيل للوصول إلى هذه التكنولوجيا؛

---

* عـُممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.3.

(ج) الحاجة إلى وضع معايير مناسبة لقياس الآراء والتعقيبات، بما في ذلك مراجعة قوائم الإرسال البريدي بصورة منتظمة، واستجابة القراء، وأرقام المبيعات والاستعراض المنتظم للتغطية التي توفرها وسائل الإعلام؛

(د) الحاجة المستمرة إلى وضع بيانات مفصلة عن أشهر العمل والصفحات المطبوعة وتكاليف الطبع ومكان الطبع والنسخ الموزعة المجانية والمباعة لكافة المنشورات المتكررة؛ وسوف تتاح المعلومات عن عام ١٩٩٦ في الدورة الثامنة والعشرين المستأنفة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، كما ستتاح لهذه الفرقة التقديرات المفصلة عن السنوات اللاحقة في أولى جلسات دورتها التاسعة والعشرين وفي التقرير المرحلي الوارد ذكره في الفقرة ٢ أعلاه؛

(هـ) الحرص على تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد، بمراعاة إمكانية الطباعة والترجمة الخارجيتين في أماكن تشمل البلدان النامية، حين تتبين الجدوى الاقتصادية لذلك؛

(و) ضمان توافر الوثائق وضرورة توزيعها في المواعيد المحددة بكافة اللغات الرسمية للأمم المتحدة، مع ضمان جودة الترجمة مع مراعاة الأهمية الكبيرة التي يمثلها إتاحة المنشورات بهذه اللغات في تحقيق أقصى قدر من النشر والتأثير.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص أعده رئيس اللجنة الثانية للدورة*

١ - أجرت اللجنة الثانية للدورة مناقشة مستفيضة بشأن سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات استنادا إلى الوثيقة التي أعدتها الأمانة والمعنونة "استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" (TD/B/43/CRP.4). ولوحظ أن المناقشة دارت في سياق ثلاث عمليات متوازية تمس الأونكتاد هي:

(أ) استعراض المنشورات المتفق عليه في الدورة التاسعة للأونكتاد والذي يضطلع به حاليا مجلس التجارة والتنمية؛

(ب) الاستعراض المستمر الذي تضطلع به الجمعية العامة للسياسة في مجال المنشورات على صعيد الأمم المتحدة؛

* عُممت من قبل في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.3، الفرع ألف.

(ج) الاستعراض الذي أجرته فرقة العمل التي أنشأها الأمين العام للأونكتاد كجزء من استعراض الكفاءة الجاري حاليا على صعيد الأمم المتحدة[٥].

٢ - وكان هناك اتفاق عام على وجوب النظر في الاستعراض في السياق الأعم وهو تحسين مجمل سياسة الأونكتاد في مجال الاتصال والإعلام. وكان من رأي الوفود أن مبادرة الأمين العام للأونكتاد المتمثلة في إنشاء فرقة عمل معنية بالمنشورات كجزء من استعراض الكفاءة ينبغي أن توفر أساسا مفيدا لاستكمال هذه العملية. وسلمت الوفود بما تتسم به منشورات الأونكتاد عموما من جودة عالية.

٣ - وشملت المقترحات التي طرحت على اللجنة من قِبَل آحاد الوفود أو المتكلمين باسم مختلف التجمعات، اتخاذ خطوات لزيادة حصة المبيعات من التوزيع، مع مراعاة سعر المبيع وتكلفة المنشورات المحددة قياسا إلى مثيلاتها؛ والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في جمع الإحصاءات؛ وجدوى استخدام مواد خام وعمليات إنتاج لا تضر بالبيئة وتستند إلى تحليل للفائدة والكلفة؛ وإزالة التداخل في المحتويات عن طريق ترشيد منشورات الأونكتاد.

٤ - وكان من رأي بعض الوفود أن الحاجة تدعو إلى أن يبذل المجلس جهودا أكبر لوضع الأولويات وترشيد برنامج منشورات الأونكتاد، واقترح أن تضطلع الأمانة بدور المستبق للأحداث في عملية وضع الأولويات. بيد أن وفودا أخرى رأت أن يكون وضع الأولويات من قبل الدول الأعضاء في مختلف الهيئات الحكومية الدولية المسؤولة عن الموضوع المعالج في المنشورات ذات الصلة، ورأت أيضا أن وضع الأولويات في مجال المنشورات قد لا يكون ضروريا أو عمليا.

٢ - مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة

أحاط مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، علما بالتقرير الشفوي المقدم من رئيس اللجنة الثانية للدورة بشأن مسألة تنسيق التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة (البند الفرعي ١٠ (ب))، وقرر أن تعمم الأمانة فورا الوثيقة التي طُلب إليها إعدادها بشأن هذه المسألة للنظر فيها في المشاورات التي ستجرى في مكتب المجلس. وطلب المجلس إلى الأمين العام للأونكتاد أن يدرج البند على جدول أعمال الدورة التنفيذية للمجلس.

ثانيا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح الرئيس المغادر للمجلس، السيد ويليام روسييه (سويسرا) دورة مجلس التجارة والتنمية الثالثة والأربعين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

باء - انتخاب أعضاء المكتب*

٢ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٨٧٥ (الافتتاحية)، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، السيد باتريك سينينزا (زامبيا) رئيساً للمجلس لمدة دورته الثالثة والأربعين.

٣ - وفي الجلسة الافتتاحية أيضا استكمل المجلس انتخاب أعضاء المكتب للولاية التي تدوم مدة دورته الثالثة والأربعين، بانتخاب ١٠ نواب للرئيس ومقرر. وترد فيما يلي أسماء أعضاء المكتب المنتخبين:

الرئيس:	السيد باتريك سينينزا	(زامبيا)
نواب الرئيس:	السيد انطون بيبلر	(سلوفينيا)
	السيد كريت غرانيانا - غونشورن	(تايلند)
	السيدة آروندهاتي غوس	(الهند)
	السيد بيتر ر. جنكينز	(المملكة المتحدة)
	السيد أندري كولوسوفسكي	(الاتحاد الروسي)
	السيد أليكسندر أ. كرافيتس	(السلفادور)
	السيد بيورن سكوغمو	(النرويج)
	السيد دانييل ل. سبيغل	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فيسيها ييمر أبويي	(اثيوبيا)
	السيد جون يوكوتا	(اليابان)
المقرر:	السيدة فيوليتا فونسيكا دي سانابريا	(فنزويلا)

٤ - ووافق المجلس، طبقا للممارسة المتبعة، على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، ورئيسا لجنتي الدورة مشاركة كلية في أعمال المكتب.

---

* انتخب أعضاء المكتب للعمل طوال فترة العام الذي يبدأ بالدورة الثالثة والأربعين للمجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

٥ - أقر المجلس، في جلسته ٨٧٥ (الافتتاحية) المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة، الوارد في الوثيقتين TD/B/43/1 وAdd.1. (انظر المرفق الأول أدناه).

٦ - وفي الجلسة نفسها، ووفقا لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/43/1/Add.2، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال وتقديم تقرير عنها، كما يلي:

اللجنة الأولى للدورة

البند ٤: برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛

(ب) إسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نموا عن طريق مساعدة هذه البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

اللجنة الثانية للدورة

البند ٦: استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

البند ٧: المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية (انظر أيضا الفقرة ٩ أدناه)؛

(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

البند ١٠: مسائل أخرى

(أ) استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

(ب) مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة.

اللجنة الأولى للدورة

٧ - انتخبت اللجنة الأولى للدورة، في جلستها الأولى، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد بوزورغمير زياران (جمهورية إيران الإسلامية)

نائب الرئيس والمقرر: السيد رينالد كليريسمي (هايتي)

اللجنة الثانية للدورة

٨ - انتخبت اللجنة الثانية للدورة، في جلستها الأولى، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ماركوس كومر (سويسرا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد بيتكو باييف (بلغاريا)

٩ - وفي الجلسة نفسها اتفقت اللجنة الثانية للدورة، بناء على توصية من مكتب المجلس في اجتماعه السابق للدورة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على إرجاء النظر في البند ٧ (أ) إلى وقت لاحق، من أجل إتاحة الوقت الكافي للأمانة لإعداد هذا البند*.

١٠ - وأحاط المجلس علما في جلسته ٨٨١ (الختامية)، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقريري اللجنة الأولى للدورة (TD/B/43/SC.1/L.1 وAdd.1-2) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/43/SC.2/L.1 و Add.1)، وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته الثالثة والأربعين.

* للاطلاع على الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن هذه التوصية، انظر الفرع الأول، واو أعلاه.

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١١ - اعتمد المجلس في جلسته ٨٨١ (الختامية)، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تقرير المكتب بشأن وثائق تفويض الممثلين الحاضرين دورة المجلس الثالثة والأربعين (TD/B/43/10).

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

١٢ - أذن المجلس في جلسته ٨٨١ (الختامية)، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في ضوء مشاورات الرئيس مع الأمين العام للأونكتاد بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس، وبالنظر إلى أن الدورة ستُعقد في غضون عام واحد، بأن يضع رئيسه بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الرابعة والأربعين في مسار السنة، وأن يعرضه على المكتب. ويقدم مشروع جدول الأعمال فيما بعد إلى الدورة التنفيذية المقبلة للمجلس للموافقة عليه في الربع الأول من عام ١٩٩٧.

واو - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

١ - استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)

١٣ - في الجلسة ٨٨١ (الختامية)، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أحاط المجلس علما بأن الأمين العام للأونكتاد تلقى رسالة من ليتوانيا تشير فيها إلى رغبتها في إدراجها في القائمة دال وأن ليتوانيا أصبحت الآن، بعد المشاورات، مدرجة في القائمة دال.

١٤ - وأحاط المجلس علما أيضا بأنه بعد أن تلقى رئيس المجلس طلبا من هنغاريا لتعديل القوائم بنقلها من القائمة دال إلى القائمة باء، تجرى حاليا مشاورات بشأن هذا الطلب وستعرض نتائجها على المجلس في دورة تنفيذية أو عادية مقبلة.

٢ - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

١٥ - أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٨٠ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بأنه لم ترد طلبات جديدة من منظمات حكومية دولية. كما أحاط علما بأن المجلس الدولي للقمح الذي منحه المجلس مركزا لديه في دورته الثانية، غيَّر اسمه إلى المجلس الدولي للحبوب عقب بدء نفاذ اتفاقية التجارة في الحبوب.

٣ - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

١٦ - وفي الجلسة نفسها وافق المجلس على طلبات مقدمة من سبع منظمات غير حكومية لتسميتها وفقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس وقرر، وفقا لتوصيات الأمين العام للأونكتاد (TD/B/43/R.1) وتوصية المكتب، تصنيفها وفقا للفقرتين ١٢ (أ) و (ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) على النحو التالي:

الفئة العامة: الصندوق العالمي للطبيعة، المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، المنظمة الدولية للرؤية العالمية، رابطة مراكز التجارة العالمية، معهد التعاون العلمي مع البلدان النامية، مؤتمر التجـّار العالمي.

الفئة الخاصة: المنظمة الأوروبية للموانئ البحرية، حتى تتمكن من المشاركة في عمل لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (TD/B/43/R.1/Add.1).

١٧ - وأُبلغ المجلس بأن توزيع الوثائق المذكورة أعلاه لم يعد مقيدا.

١٨ - وأحاط المجلس علما أيضا بأن الأمين العام للأونكتاد أدرج المركز الوطني للتنمية فيما وراء البحار في سجل المنظمات غير الحكومية الوطنية المنصوص عليه في الجزأين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧)، وذلك عقب المشاورات التي أجراها الأمين العام مع الدولة العضو المعنية (بلجيكا). وقد قدمت المعلومات الأساسية عن المنظمة إلى المجلس في الوثيقة TD/B/43/L.1.

١٩ - وأحاط المجلس علما بأنه بغية كفالة اتساق تصنيف المنظمات غير الحكومية المدرجة في الفئة الخاصة مع الآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد، سيُجري الأمين العام للأونكتاد مشاورات مع المنظمات المعنية للتحقق من رغباتها فيما يتعلق باشتراكها مع الأونكتاد في المستقبل، بما في ذلك مشاركتها في عمل اللجان الجديدة، وسيبلغ المجلس بنتيجة المشاورات في إحدى دوراته التنفيذية.

٢٠ - وأحاط المجلس علما أيضا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد، في دورته لعام ١٩٩٦، القرار ٣١/١٩٩٦ المعنون "علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية"، وهو قرار يستكمل الترتيبات الخاصة بعلاقات التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمبينة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د - ٤٤) المؤرخ في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٨. وعلى ضوء هذا القرار، أحاط المجلس علما أيضا بأن أمانة الأونكتاد ستستعرض ترتيبات مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد، على نحو ما يتضمنها مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، وستبلغ المجلس بنتيجة الاستعراض في إحدى دوراته التنفيذية.

٢١ - وأحاط المجلس علما أيضا بأن المنظمات غير الحكومية التالية غيـّرت أسماءها:

(أ) لجنة التنسيق لصناعات النسيج في الجماعة الأوروبية، التي منحها المجلس مركزا، في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الثانية عشرة، وأصبحت حاليا المنظمة الأوروبية للملابس والمنسوجات وتضم أكبر الشركات الأوروبية للمنسوجات والملابس والرابطة الأوروبية للملابس؛

(ب) الاتحاد الدولي لعمال المناجم، الذي منحه المجلس مركزا في الفئة الخاصة في دورته الثالثة عشرة، الذي اندمج مع الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والأعمال العامة وأصبح حاليا الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والمناجم والأعمال العامة؛

(ج) الرابطة الأوروبية للتجارة في منتجات الجوت، التي منحها المجلس مركزا في الفئة الخاصة، في الجزء الأول من دورته العاشرة، وأصبحت الآن الرابطة الأوروبية للتجارة في الجوت والمنتجات المتصلة به؛

(د) رابطة بنّائي السفن في أوروبا الغربية، التي منحها المجلس مركزا في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الرابعة والثلاثين، وغيّرت اسمها إلى رابطة بنّائي ومرمّمي السفن الأوروبيين.

٤ - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٢٢ - ووافق المجلس في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ وأحاط علما، لأغراض التخطيط، بمشروع الجدول الزمني الإرشادي لاجتماعات عام ١٩٩٧ كما ورد في الوثيقة TD/B/43/CRP.2. وأذن المجلس للمكتب باتخاذ أي تعديلات لازمة في ضوء ما يجدّ من تطورات.

٥ - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علما بعدم وجود آثار مالية مترتبة على أي إجراء اتخذه في دورته الثالثة والأربعين.

زاي - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين

٢٤ - في الجلسة ٨٨١ (الختامية)، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتمد المجلس مشروع تقرير عن دورته الثالثة والأربعين (TD/B/43/L.2 و Add.1-3)، رهناً بأي تعديلات تود الوفود إجراءها على ملخص بياناتها. ووفقا لما جرى عليه العرف، أذن المجلس للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي حسب الاقتضاء وأن يعد، تحت سلطة الرئيس، تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة.

الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.D.6.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.D.3.

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، صادر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٦).

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/51/17).

(٥) الصلاحيات بصيغتها الواردة في الوثيقة المعنونة "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين: تقرير مرحلي مقدم من مجلس الكفاءة إلى الأمين العام (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.I.28).

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للمجلس

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس؛

٢ - الجزء الرفيع المستوى؛ بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة

٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

٤ - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛

(ب) إسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي

٥ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

٦ - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

٧ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛

(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين

٩ - المسائل المؤسسية والتنظمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١٠ - مسائل أخرى

١١ - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين.

المرفق الثاني

العضوية والحضور*

١ - مُثلت في الدورة الثالثة والأربعين الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
إسرائيل
أفغانستان (دولة - الإسلامية)
اكوادور
ألمانيا
اندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
آيسلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
الدانمرك
دومينيكا (كومنولث -)
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصين
العراق
عمان
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
الكاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليتوانيا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

* للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/43/INF.2.

٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

إستونيا
كازاخستان
الكرسي الرسولي

٣ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثّلين في الدورة.

٤ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

وكالة التعاون الثقافي والتقني
منظمة العمل العربية
اتحاد المغرب العربي
الجماعة الكاريبية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الأوروبية
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية

٦ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)
رابطة المحامين الدولية
الغرفة التجارية الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المجلس الدولي لقانون البيئة
شبكة العالم الثالث
الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

خدمات الاتصالات والمعلومات للخطوط الجوية
منظمة المستهلكين الدولية

- - - - -